الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور -خنشلة-
كليـــــة الآداب واللغــات
قسم اللغة والأدب العربي

عنـــــــــوان المذكـــــــرة

التراكيب الأساسية للغة العربية من منظور اللسانيات الحديثة مازن الوعر -أنموذجا-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص: لسانيات عامة

تقديم الطالبة: أحلام حوت

إشراف الأستاذة: د. نسيمة شمام

لجنة المناقشة

الاسم واللقـــب	الرتبة العلمـــية	الجامعـــة الأصليـــــة	الصفـــــة
سليمـــة جـــلال	أستاذ محاضر (ب)	جامعة عباس لغرور-خنشلة-	رئيســـــا
نسيمـــة شمام	أستاذ محاضـــر (أ)	جامعة عباس لغرور-خنشلة-	مشرفا ومقررا
خميسة مزيتي	أستاذ مساعـــد (أ)	جامعة عباس لغرور-خنشلة-	عضوا مناقشـــا

السنة الجامعية: 2018-2019

بسم الله الرحمن الرحيم

سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ

أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

سورة البقرة، الآية 32.

شكر وعرفان

الحمد لله والشكر لله سبحانه وتعالى، له الفضل والمنة على توفيقه لإنجاز هذا العمل، فإن أصبنا فمن عنده وإن أخطأنا فمن أنفسنا ومن الشيطان.

شيء جميل أن يسعى الإنسان إلى النجاح والتفوق فيحققه، لكن الأجمل والأروع ألا ينسى من كان السبب في ذلك.

وبعد

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة نسيمة شمام لتفضيلها بقبول الإشراف على هذه المذكرة، ولما أبدته من حسن تعامل، ولما قدمته من إرشادات وملحوظات كان لها الأثر الكبير في إخراج المذكرة على هذه الصورة.

ولا يفوتني أن أتقدم بفائق الاحترام وجميل العرفان لكل أساتذة كلية الآداب واللغات وبالأخص قسم اللغة والأدب العربي واللجنة الموقرة التي تناقش هذه المذكرة.

أحلام حوت

مقدمة

حظيت دراسة الجملة في اللغة العربية باهتمام بالغ، فقد أردف لها اللغويون منذ القدم بالتأليف، فكانت هناك مصنفات كاملة عنها، وكذلك الأمر بالنسبة للمحدثين الذين أثروا المكتبة العربية بمراجع كثيرة عن الجملة.

فالمتتبع لمشهد الدرس اللساني العربي الحديث يلحظ أنه مقسم إلى ثلاثة فرق من الباحثين والمهتمين كل حسب الاتجاه الذي اتبعه والقناعة التي تبناها، فهذا محافظ مقلد للأوائل يرى أن مجرد الحديث عن التسيير والتسهيل يعتبر ضربا من الشك في عقول أولئك الذين صنعوا تاريخ الأمة، فلا يجوز الخروج عن الطريق الذي رسموه، وذاك مجدد منبهر بالمناهج الغربية الحديثة –ما جاء به الغرب– رأى فيها تلك القداسة التي لا يجب الخروج عنها ونسي خصوصية اللغة العربية، فكان همه الوحيد بناء نظرية لغوية عربية بمعايير غربية، والآخر بين هذا وذاك، محاولة المزاوجة بين القديم والحديث، والتريث دون اندفاع أو تسرع أو تعصب، وهذا الانقسام واضح كل الوضوح في جهود الباحثين ودراساتهم.

فـ**مازن الوعر** من بين أولئك الذين حاولوا التوسط بين الفريقين، فهو لم يكن دوغماتيا في رأيه لا إلى هذا ولا إلى ذاك، بل التفت إلى التراث اللغوي العربي برؤية حداثية، إذ أنه حاول استثمار أدوات الدرس اللساني الحديث وتقنياته من أجل خدمة اللغة العربية، ولكن بشيء من التحفظ وذلك لخصوصية اللغة العربية وتميزها.

وعليه جاء عنوان بحثنا: "**التراكيب الأساسية للغة العربية من منظور اللسانيات الحديثة مازن الوعر أنموذجا**".

ومن الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع هي:

– الرغبة في التعرف على التراكيب الأساسية للغة العربية عموما، والتراكيب الأساسية عند **مازن الوعر**، وكذلك الاطلاع على ما استجد في اللسانيات الحديثة من نظريات في مجال التراكيب اللغوية.

– معرفة الجهود اللسانية لدى **مازن الوعر** في مجال الدراسات اللسانية الحديثة وتطبيقها على تراكيب اللغة العربية.

وقد انطلقنا في دراستنا من إشكالية مفادها:

– ما التراكيب الأساسية عند **مازن الوعر**؟

تندرج تحتها إشكاليات جزئية هي:

– فيم تتمثل الآليات التي اعتمدها **مازن الوعر** لدراسة بنية التراكيب الأساسية للغة العربية؟

– ما الجديد الذي أضافه **مازن الوعر** من خلال دراسته لهذه التراكيب؟

– ما إسهامات **مازن الوعر** في ضوء نظريته؟

– فيم تتمثل العلاقة التي تحكم بين تراكيب اللغة العربية؟

للإجابة عن هذه الإشكالات اتبعنا المنهج الوصفي المشفوع بشيء من التحليل الذي فرضته طبيعة الدراسة، حيث قمنا باستقراء المادة العلمية في مظانها وقراءتها قراءة متأنية وواعية بدأت بالرؤية التركيبية الأساسية للغة العربية قديما وحديثا، وانتهت بالإطار النظري المنهجي للتراكيب الأساسية في اللغة العربية لدى **مازن الوعر** وكيف بناها، وبعد ذلك قمنا بتصنيفها على شكل موضوعات، ثم تحليلها.

وقد جاء بحثنا على خطة تم تقسيمها إلى: مدخل، مع فصلين وأخيرا خاتمة.

أما المدخل فكان بمثابة تمهيد للموضوع المعنون: بين الجملة والكلام والتركيب، تطرقنا فيه إلى: مفهوم الجملة، مفهوم الكلام، مفهوم التركيب والفرق بين الجملة والكلام والتركيب.

الفصل الأول المعنون: التركيب في الدرسين اللغوي العربي القديم والحديث، وقد احتوى هذا الفصل على مبحثين، جاء المبحث الأول بعنوان: التركيب في الدرس اللغوي العربي القديم، وفيه تناولنا أنواع الجملة عند النحاة العرب القدامى، وكذلك أقسامها حسب فكرة الإسناد وحسب علاقات الإسناد.

أما المبحث الثاني المعنون: التركيب في الدرس اللغوي العربي الحديث، تحدثنا فيه عن أقسام الجملة عند المحدثين العرب، فتناولنا أقسام الجملة عند **مهدي المخزومي، تمام حسان** و**فاضل صالح السامرائي**، وقد بدت في معظمها تقسيمات متقاربة.

الفصل الثاني: التركيب من منظور **مازن الوعر**، هذا الفصل حقيقة هو عمل مكمل للفصل الأول، ففيه تعرضنا إلى ذكر أهم التراكيب الأساسية من منظور **مازن الوعر**، وقد تم تقسيمه إلى مبحثين.

المبحث الأول المعنون: مفهوم التركيب عند **مازن الوعر**، تطرقنا فيه إلى كيف نظر **مازن الوعر** إلى مفهوم التركيب، أما المبحث الثاني المعنون: التراكيب الأساسية في اللغة العربية عند **مازن الوعر**، تحدثنا فيه عن أنواع التراكيب الأساسية عند **مازن الوعر** وكيف تم تحليلها.

وفي خاتمة البحث قدمنا أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة، فهي بمثابة حوصلة للموضوع.

وقد ساعدنا في إنجاز بحثنا مجموعة من المصادر والمراجع أهمها: نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية **لمازن الوعر**، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية **لمصطفى حميدة**، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديثة **لمازن الوعر**، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب **لابن هشام**، الجملة الفعلية **لعلي أبو المكارم...**

ومن الدراسات السابقة لمثل هذا الموضوع:

– الجهود اللسانية لمازن الوعر، **شتوح عامر**، أطروحة دكتوراه جامعة قصادي مرباح ورقلة، حيث تناول فيها مجمل الجهود اللسانية التي قدمها **مازن الوعر** من خلال مؤلفاته.

ففي حدود مطالعتنا لم نعثر على أي دراسة لهذا النوع من المدونات وتحديدا مدونة دراستنا، ومع وجود منهج الدراسة نفسه. فالملاحظ أن التركيز كان على أقسام الجملة قديما أو حديثا فقط دون ذكر أهم الجمل الأساسية للغة العربية، أو التطرق إلى ذكر التركيب.

وفي عرض عملنا اعترضتنا جملة من الصعوبات أهمها: كثرة المراجع واختلاف الأقوال والآراء فيما يخص أقسام الجملة، حيث تضاربت الآراء واختلفت الرؤى، فمنهم من يرى أنها قسمين ومنهم من يراها تتعدى ذلك، وكذا قلة المدونات التي تناولت **مازن الوعر**، مما حفزنا للغوص في البحث في هذا الموضوع.

وفي الأخير أتوجه بالشكر لكل من ساعدني في إنجاز هذا العمل بنصيحة أسداها لي، أو كلام رفع من معنوياتي خاصة من الأستاذة المشرفة **نسيمة شمام** التي تجشمت عناء الإشراف على المذكرة من بدايتها إلى نهايتها.

وأتمنى أن يكون هذا البحث جديرا بأن يعتمد كنموذج لدراسة تراكيب اللغة العربية.

ومهما اجتهدت فإن عملي يظل ناقصا، ثم إني دوما أتطلع بامتنان إلى آراء أساتذتي لتصويب ما فيه من قصور، ولتزويده بملاحظاتهم القيمة، وحسبي من هذا البحث أني اجتهدت والكمال لله وحده، فهو نعم المولى ونعم النصير.

مدخل

بين الجملة والكلام والتركيب

المبحث الأول: تعريف الجملة

المبحث الثاني: مفهوم الكلام

المبحث الثالث: مفهوم التركيب

المبحث الرابع: الفرق بين الجملة والكلام والتركيب

تعد الجملة في اللغة العربية محور الدراسات النحوية قديما وحديثا، وذلك لأن الهدف من اللغة هو تحقيق الحاجات الحياتية بمختلف أنواعها، وقد لا يتأتى ذلك إلا بالاستعمال التركيبي لألفاظ اللغة، حيث لا يمكن الاعتماد في التعامل اللغوي بين أفراد المجتمع على نطق أصوات مفردة، أو كلمات مفردة، وإن كان سيؤدي إلى جزء من التفاهم المصحوب بالمعاناة، غير أن استعمال المتكلمين للجملة في التفاهم والتعايش يعد الأساس الذي تبنى عليه العلاقة بين المتكلم والمخاطب، ومن هنا تأتي أهمية المستوى التركيبي بالذات وعن التركيب اللغوي عموما.

اهتم الباحثون منذ القدم وحتى عصرنا الحاضر على اختلاف مناهجهم بدراسة الجملة ولم تكن هي نقطة البدء في الدراسات اللغوية القديمة، إذ أنهم لم يحددوا الصور الشكلية لها وكانت دراستهم دراسة نحوية فقط.[1]

إن المتفحص لكتب النحو يجدها تحمل مصطلحات عديدة عبرت عن معنى واحد، وقد اختلفت هذه المصطلحات وتداخلت، غير أن أشهرها وأكثرها استعمالا على الإطلاق هو مصطلح "الجملة" فقد طغى هذا المصطلح على مصطلحات أخرى، الكلام والتركيب وهي مصطلحات متقاربة في المعنى، غير أن كل منها يختص بدلالة معينة.

1- خصائص تراكيب اللغة العربية، عبد الله علي علي الثوري، جامعة الأندلس، اليمن، 2003، العدد 09، المجلد 01.

المبحث الأول: تعريف الجملة

تعد الجملة من أهم العناصر المتناولة في الدرس النحوي، الذي عرضه النحاة القدامى والمحدثون على السواء، وذلك بدراستهم ومحاولاتهم إعطاء مفهوما دقيقا لها.

1- 1- تعريف الجملة لغة:

أ- في المعاجم القديمة:

تحظى المعجمات اللغوية بمعاني الجملة، فقد ورد في الصحاح **للجوهري** (ت 393ه) قوله: "الجملة واحدة الجمل وأجمل الحساب رده إلى الجملة،".[1]

وورد في لسان العرب **لابن منظور** (ت 711ه) أن: "الجملة واحدة الجمل". والجملة جماعة الشيء وأجمل الشيء جمعه عن تفرقه، أجمل الحساب كذلك، والجملة جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره".[2]

نستنتج من خلال التعريفين بأن المعنى اللغوي للجملة قديما لا يخرج عن كونها تدل على جمع الأشياء عن تفرقها، بالإضافة إلى أنها تطلق على جماعة كل شيء.

ب- في المعاجم الحديثة:

جاء في معجم الوسيط: "الجملة جماعة كل شيء، ويقال: أخذ الشيء جملة، وباعه جملة متجمعا لا متفرقا...".[3]

1- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري (إسماعيل بن حماد)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط3، 1984، ص426.

2- لسان العرب، ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم)، تح وضبط: عبد الله الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، د ط، مادة (جمل)، مج1، ص685-686.

3- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مادة (جمل)، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 2004، ص136.

نستشف من خلال هذا التعريف أن الجملة حديثا لا تخرج عما سبقها في المعاجم القديمة، فهي كذلك تدل على الجمع لا التفرقة بين الأشياء.

1-2- تعريف الجملة اصطلاحا:

لم يكن الاتفاق واضحا بين الدارسين على تعريف واحد للجملة يشمل جميع جوانبها سواء قديما أو حديثا، وحتى الغربيون إلى درجة أن أحدهم ذهب إلى القول بأنه: "يوجد حوالي مائتي تعريف مختلف للجملة".[1]

أ- تعريف الجملة عند النحاة العرب القدامى والمحدثين:

*** النحاة العرب القدامى:**

اختلفت الآراء بين القدامى والمحدثين في تعريف الجملة اصطلاحا، بل إن القدامى أنفسهم تضاربت آراؤهم في تحديد مفهوم الجملة وعلاقتها بالكلام، ومنه انقسموا بذلك إلى وجهتين، وجهة سوت بين الجملة والكلام، وأخرى فرقت بينهما بناء على اعتبارات منها الإفادة والإسناد.

اهتم النحاة القدامى بدراسة الجملة وجعلوها عنوان لمصادرهم النحوية، التي كان الغرض منها تلخيص القواعد النحوية التعليمية قبل استعمال أي قضايا أخرى.

ولعل أقدم من ينسب إليه مؤلف يحمل عنوان "الجمل" هو **الخليل بن أحمد الفراهيدي** (ت 174ه)، لكنه لا يقصد الجمل بالمفهوم الاصطلاحي، وإنما قصد

1- ينظر: مفاتيح الألسنية، جورج مونان، تقديم: صالح قرمادي، منشورات الحديد، تونس، د ط، 1981، ص101.

إجمال قواعد نحوية في مختلف أبواب النحو ملخصا قواعدها، وموضحا ما غمض فيها.[1]

وبالنظر في كتاب **سيبويه** (ت 180ه) نجده قد ذكر كلمة (جملة) في بعض المواضع من كتابه دون وضع مفهوما دقيقا لها واتبعه في ذلك من بعده.

إن مفهوم الجملة قد ظهر مع **جمال الدين بن هشام الأنصاري** (ت 761ه) الذي يعد أول من بسط القول فيها محددا أبعادها، مبينا مفهومها وقد أفرد لها بابا خاصا في كتابه "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، فيكون بذلك أول من درس الجملة دراسة علمية منهجية، فهو يعرفها بقوله: "والجملة عبارة عن الفعل وفاعله مثل: (قَامَ زَيْدٌ) والمبتدأ أو الخبر مثل (زَيْدٌ قَائِمٌ)، وما كان بمنزلة أحدهما نحو: ضُرِبَ اللِّصُّ، وأَقَائِمٌ الزيدان وكان زيد ظننته قائما".[2]

وكذلك عرفها **الشريف الجرجاني** (ت 816ه) بقوله: "إن الجملة عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى سواء أفاد كقولك (زيد قائم) أم لم يفد كقولك (إن يكرمني)، فإن الشرط إلا بعد مجيء جوابه فتكون الجملة أعم من الكلام مطلقا.[3]

من خلال ما تقدم نستشف أن النحاة العرب القدامى لم يولوا الجملة أهمية، وأن أول من عرفها هو **ابن هشام**، حيث اتضح بأن الجملة هي تركيب أسند

1- ينظر: العين، الفراهيدي (الخليل بن أحمد)، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الشؤون الثقافية، د ط، بغداد، ج6، ص143.

2- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام (أبي محمد بن عبد الله جمال الدين بن يوسف)، تح: محمد يحي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، د ط، صيدا-بيروت، 1991، ج2، ص43.

3- التعريفات، الجرجاني (الشريف علي بن محمد السيد)، تح ودراسة: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، د ط، القاهرة، ص70.

أحدهما للآخر أفاد أم لم يفد، وبذلك هي أعم من الكلام؛ أي أنه اشترط فيها العلاقة الإسنادية.

*** النحاة العرب المحدثون:**

حاول اللغويون المحدثون أن يقدموا تعريفات للجملة باختلاف المذهب اللغوي الذي ينتهجه كلا منهم، والملاحظ أن هذه التعريفات في معظمها لم تتفق على تحديد مفهوم دقيق للجملة، وذلك نراه عند **إبراهيم أنيس**، إذ يرى بأن الجملة في أقصر صورها هي: "أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر".[1]

ويسير نحو هذا **مهدي المخزومي** في كتابه "في النحو العربي نقد وتوجيه" بقوله: "والجملة في أقل صورها هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه، وليس لازما أن تحتوي العناصر المطلوبة كلها".[2]

ثم يعود يعرفها بشكل آخر بقوله: "الجملة هي الصورة اللفظية الصغرى في أية لغة من اللغات، وهي المركب الذي يبين المتكلم به عن صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنه، ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم إلى أذن السامع".[3]

نستنتج أن كل من **إبراهيم أنيس** و**مهدي المخزومي** يركزان في تعريفهما للجملة على إفادتها للمعنى كونها كيان مستقلا، فيمكن للفظ المفرد أن يكون جملة ما دام أفاد معنى يحسن السكوت عليه وأجاز أن تتركب الجملة من كلمة واحدة.

1- ينظر: من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلومصرية، ط4، 2010، ص236.

2- في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986، ص33.

3- المرجع نفسه، ص31.

ب- تعريف الجملة عند النحاة الغرب القدامى والمحدثين:

*** عند نحاة الغرب القدامى:**

اجتهد الباحثون منذ **أفلاطون** (ت 347 ق.م) حتى عصرنا الحاضر على اختلاف مناهجهم في تحديد مفهوم الجملة بما هي مصطلح.

ونجد أول تعريف عند الغرب لها عند **أفلاطون**، إذ يقول: "إن الجملة هي تعبر عن أفكارنا عن طريق أسماء rhemata وأفعال onamata، وهذه الأسماء والأفعال تحكي أو تعكس أفكارنا في مجرى النفس الذي يخرج من الفم عند الكلام".[1]

وهنا نلاحظ أن **أفلاطون** يرى أن الجملة هي تعبير لما يوجد في النفس، أو بالأحرى هي إخراج للأفكار الداخلية في شكل كلام.

*** عند نحاة الغرب المحدثين:**

ليس بالأمر اليسير الوقوف على تعريف موحد للجملة عند اللغويين الغربيين، لأن حدود الجملة وأبعادها تختلف باختلاف المدارس اللسانية، وتتباين بتباين الباحثين أنفسهم، ويبدو أن أهم المعايير التي استند إليها الباحثون في تحديد المراد من الجملة يمكن تلخيصه في:

- **المعيار الإسنادي:** وتعرف الجملة بمقتضى هذا المعيار: "أنها مجموعة من الكلمات التي تشتمل على مسند إليه ومسند".

ويقصد هنا بالجملة بأنها تتكون من طرفين تحكمهما علاقة الإسناد.

- **المعيار الدلالي:** وبموجبه تعرف الجملة: "بأنها ما يعبر عن فكرة كاملة".

1- أئمة النحاة في التاريخ، محمد محمود الغالي، دار الشروق، جدة، السعودية، ط1، 1976، ص76.

من خلال هذا المعيار نرى بأن الجملة هي الحاملة للمعنى.

- **المعيار الوقف الاحتمالي:** وبمقتضى هذا المعيار: "توصف بأنها القول الذي يقع بين سكتتين".[1]

أما في هذا المعيار فقد وصف الجملة بأنها القول الذي يحسن السكوت عنده.

من خلال هذا يمكن القول أن الباحثين المحدثين لم يتفقوا في تحديد مفهوم دقيق يضبط الجملة ومعناها ومعرفة حدودها وذلك لاختلاف فهمهم لها، وربما كان سبب هذا الاختلاف هو انتمائهم إلى مدارس ومذاهب لغوية مختلفة.

1- مفاتيح الألسنية، جورج مونان، ص101.

المبحث الثاني: مفهوم الكلام

ميز الله سبحانه وتعالى الإنسان عن غيره من الكائنات بقدرته على الكلام، فما المقصود بالكلام من حيث اللغة والاصطلاح؟

2-1- تعريف الكلام لغة:

إن تعريف أي مصطلح مقترن بتعريفه اللغوي، لهذا يجب أن أبدأ بتعريف الكلام لغة، إذ أنه استُعمل في أربعة معان لغوية:

1- الحدث الذي هو التكليم، تقول: أعجبني كلامك زيدا، أي تكليمك إياه.

2- ما في النفس مما يعبر عنه باللفظ المفيد، وذلك كأن يقوم بنفسك معنى (قام زيد) فيسمى ذلك تخيلته كلاما.

3- ما تحصل به الفائدة سواء كان لفظا أو خطا أو إشارة، أو ما نطق به لسان الحال.[1]

4- اللفظ المركب أفاد أم لم يفد.[2]

انطلاقا من كل هذه التعريفات نخلص إلى أن الكلام لغة واسع النطاق، فهو كل ما يتكلم به سواء أفاد أم لم يفد، كان خطا أو رمزا أو لفظا، كذلك يمكن الإشارة إلى أن [ما بين دفتي المصحف كلام الله].

2-2- تعريف الكلام اصطلاحا:

اقتُرن مصطلح الكلام بمصطلح الجملة من الناحية الاصطلاحية، فكثيرة هي تعريفات الجملة التي تجعل نفس التعريف للكلام.

1- ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام، دار الفكر، بيروت، د ط، د ت، ص27.

2- همع الهوامع في جمع الجوامع، السيوطي جلال الدين، تح: عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418ه/1998م، تح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، د ط، د ت، ص29/1.

لقد استعمل النحاة الكلام أولا في مطلق ما يتكلم بـه مـن الألفـاظ الدالـة علـى معنى، ثم أرادوا به بعد ذلك خصوص ما تحصل بـه الفائـدة مـن الألفـاظ، والكـلام من المصطلحات التي ظهـرت بظهـور النحـو، فقـد ورد فـي الروايـات أن **الإمـام عليا** عليه السلام ألقى إلى **أبي الأسود الدؤلي** صحيفة جاء فيهـا: "الكـلام كلـه: اسـم وفعل وحرف".[1]

ولعل أول تعريف اصطلاحي للكـلام هـو قـول **الرمـاني** (ت 384ه): "الكـلام ما كان من الحروف دالا بتأليفه على معنى".[2]

أي أن الكلام عنده هو كل حرف دل على معنى.

وعرفه **ابن جني** (ت 392ه) بقولـه: "الكـلام كـل لفـظ مسـتقل بنفسـه، مفيـد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل".[3]

جعل **ابن جني** تعريفه للكلام مطابقـا للجملـة، حيـث بـين بأنـه كـل رفـض مستقل وحامل للمعنى.

في حين عرفه **ابن الأنباري** (ت 577ه) بقوله: "الكلام مـا كـان مـن الحـروف دالا بتأليفه على معنى يحسن السكوت عليه".[4]

من خلال تعريفه نرى أنه اشترط حسن السكوت عنده.

1- محاضرات مقياس التطبيق النحوي، أحمد قريش، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، نقلا عن: معجم الأدبـاء، يـاقوت الحموي، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، د ط، 1414ه/1993م، ص49/4.

2- الحدود في علم النحو، الرماني، تح: مصطفى جواد ويوسف مسـكوفي، دار الجمهوريـة، بغـداد، د ط، 1969، ص42.

3- الخصائص، ابن جني (أبو الفتح عثمان)، تح: عبد الوهاب النجار، القاهرة، د ط، 1374ه، ص27/1.

4- أسرار العربية، ابن الأنباري عبد الرحمن بن محمد، دراسة وتحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلميـة، بيروت، ط1، 1429ه/1997م، ص03.

من خلال رصدنا لكل هذه التعريفات نخلص إلى أن مفهوم الكلام اصطلاحا قد اختلط في المرحلة الأولى بمفهوم الجملة، إذ نجد من يجعل لهما مفهوما اصطلاحيا واحدا من خلال اعتبارهما تركيب وتأليف لكلمتين أو أكثر يحسن السكوت عليه، في حين يمكن اختلاف الكلام على الجملة في اشتراط الإفادة للكلام على غير الجملة وأنه اللفظ المستقل بنفسه.

إضافة إلى كل التعريفات نجد كذلك **سيبويه** الذي اقتصر الاستعمال في كتابه "الكتاب" على مصطلح الكلام، إذ أنه لم يستعمل مصطلح الجملة مصطلحا نحويا.

وهنا لا نعني انعدام مصطلح الجملة عند **سيبويه** وإنما وجود إشكال في فهمه لها، لأن عدم استعمال مصطلح لا يعني انعدام مفهومه، علما أن في مصطلح الكلام ما يقوم مقام الجملة بالمعنى الاصطلاحي وأن الدلالات الاصطلاحية للكلام متعددة عنده، ويبدو أنها قد تشترك بمعنى جامع وهو ما كان منه ذا فائدة، وتعدد لفظ الكلام عند **سيبويه**.

- فمنها ما يدل على ما يتكلم به مطلقا.
- ومنها ما يدل على ما يتكلم به المخلوقون مقابلا كلام الخالق.
- ومنها ما يدل على ما يتكلم به نثرا مقابل الشعر.
- ومنها ما يدل على التخاطب المستعمل.
- ومنها ما يدل على استعمال مرادفا للجملة.

– ومنها ما يدل على النمط المتبع في نظم الكلم...[1]

من خلال كلام **سيبويه** نخلص إلى أن مصطلح الكلام قديما قد اقترن مفهومه بمفهوم الجملة من الناحية الاصطلاحية من خلال اعتبارهما لفظ ذو فائدة.

1– ينظر: الكتاب، سيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر)، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408ه/1988م، ص22/1.

* الكلمة: لفظ موضوع لمعنى مفرد.

* الكلم: اسم جنس واحد كلمة، ويتركب من ثلاث كلمات فأكثر سواء أفاد أم لم يفد.

* القول: لفظ مفيد، وقيل يطلق على المفيد وغير المفيد.

المبحث الثالث: مفهوم التركيب

ظل البحث في اللغة قرونا طويلة يهتم بالكلمة المفردة دون أن يعير اهتمام يذكر لدراسة التركيب والجمل، على الرغم من أن العلاقة بين المعاني المعجمية والوظيفية داخل الجملة لابد لها من نظام يمكنها من تحقيق هذه العلاقة فيما بينها لكي تؤدي في النهاية المعنى والدلالة المطلوبين، وأساس هذه العلاقة هو: التركيب النحوي، إذ لولا التركيب ما نشأ المعنى الدلالي الواحد المفهوم من الجملة.

3-1- مفهوم التركيب لغة:

إن معالجة أي موضوع تستدعي الولوج في معانيه اللغوية قبل الاصطلاحية كي تتوضح مسالكه، لهذا حاولنا أن ننطلق من الخاص إلى العام.

فبطون المعجمات اللغوية حبلى بمعان تسبح في فلك الجذر اللغوي: (ر.ك.ب) التي ورد لها معان متعددة عند علماء اللغة. فمن هذه المعاني ما يلي:

أ- الجمع والضم:

التراكيب جمع تركيب، وهي من الفعل ركب شيئا على آخر تركيبا، وعكسه التفريق، وهو من الفعل فرق تفريقا؛ أي: أفرد الأشياء بعد أن كانت مجتمعة ومتراكبة مع بعضها.

وركبه تركيبا: وضع بعضه على بعض فتركّب وتراكب.[1]

1- ينظر: القاموس المحيط، الفيروز أبادي (مجد الدين بن يعقوب)، تح: التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، ط6، 1419ه/1998م، ص91.

وجاء في لسان العرب: "ركّب الشيء: وضع بعضه على بعض، وقد تركّب وتراكب".[1]

ب- العلو والاعتلاء:

ورد في صحاح العربية **للجوهري:** "وأصل الفعلين ركّب وركب يأتي من ركبه ركوبا ومركبا، أي علاه وكانت تستعمل لركوب الخيل والإبل والدواب، ورَكِبَ البَحْرُ".[2]

ج- النظم:

يعرف **الشريف الجرجاني** التركيب بقوله: "التركيب جمع الحروف البسيطة ونظمها لتكون كلمة".[3]

صفوة القول ومحصور الحديث أن التركيب في سياقه اللغوي يقترن بمعان متعددة كالضم والجمع والتأليف، ومن هذا المنطلق فإن المعاني تجتمع في نقطة الثنائية، فلا ضم ولا جمع ولا تأليف إلا ما كان مؤلفا من الوحدتين فأكثر.

3-2- مفهوم التركيب اصطلاحا:

لقد عالج النحاة القدامى والدارسون المحدثون التركيب معالجة شاملة، شملت جوانبه المختلفة، أما القدامى فقد اتصفت معالجتهم بالدقة والشمول حيث حللوا التركيب وأبرزوا الوظيفة النحوية للكلمات المكونة له، على أساس أبوابها النحوية داخل نسيج العلاقات التي تربط الكلمات ببعضها البعض والتي تتحقق بها الفائدة، أو المعنى الذي يحسن السكوت عليه.

1- لسان العرب، ابن منظور، ص432/1.

2- الصحاح وتاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، ص138/1.

3- التعريفات، الجرجاني، ص56.

أما المحدثون فنراهم منقسمين فاختلفت تعارفهم على اختلاف مدارسهم ما بين مؤيد ومنقد.

وكما أن المعنى اللغوي لا يخرج عن الضم والجمع والتأليف، فقد أطلق هذا على نظم الحروف والكلمات بعضها ببعض.

وقد جاء تعريف التركيب عند النحاة القدامى من تحت باب "ائتلاف الكلمات"، بقول **أبو علي الفارسي** (ت 377ه) "الاسم يتألف مع الاسم، فيكون كلاما مفيدا كقولنا عمرو أخوك، وبشر صاحبك، ويتألف الفعل مع الاسم فتكون ذلك كقولنا: كتب عبد الله وسُرَّ بكر".[1]

التركيب من خلال كلام **أبي علي الفارسي** ضم أو رصف اسم إلى جانب اسم أو فعل إلى جانب اسم ليكوِّنا كلاما مفيدا يؤدي وظيفيته الاتصالية ويقبله المتلقي، وهو على عدة صور، فقد يكون مركب من اسمين وهو الجملة الاسمية أو من فعل واسم وهو الجملة الفعلية.

وبصورة أوضح فإن التركيب يعني الجملة المركبة من عدد من الألفاظ وفق نسق معين، ويلزم أن يؤدي هذا التركيب معنى مفيدا أو مقصودا، وقد عُرف قديما بالجملة.

وتجدر بنا الإشارة هنا إلى تعريف كلا من:

* **التركيب اللغوي:** نعني به الجملة التي تتركب من عدد من البنى اللفظية التي هي مكونات التركيب أو الجملة، وهذه البنى اللفظية هي المتكونة من نظام الأصوات متتال وفق قواعد علم الصرف.[2]

1- الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، الرياض، ط1، 1969، ص29.

2- ينظر: مجلة خصائص تراكيب اللغة العربية، عبد الله علي الثوري، ، ص263.

* **المركب:** هو ضم كلمة إلى أخرى لا عن سرد الأعداد: كتاب، باب... فالمركب يختلف عن لفظ الكلمة.[1]

أي أن مصطلح التركيب غير مفرد، في حين كان معنى الكلمة مفردا، فالمركب هو الدمج بين أجزاء الكلمة، فهو تلاصق وحدتين دالتين.

* **علم التراكيب:** علم يُعنى بدراسة علاقات النظام اللغوي عند علماء اللغة المحدثين، وفحص بنيته على مستويين: المستوى السطحي الدال، المستوى السطحي المدلول، بعد أن أدرك المحدثون أن التركيب اللغوي يخضع لنظام وقواعد معينة.[2]

أي أن علم التراكيب يهتم بدراسة العلاقات بين الوحدات التركيبية للجمل داخل نظامها وحركة عناصرها، متماسكة ومترابطة نحويا ودلاليا، ولقد قسم النحاة القدماء المركبات وفقا للنسبة القائمة بين عناصرها إلى ثلاثة أقسام:

- المركب الإسنادي: وهو ما كان بين جزأين إسناد أصلي ويشمل هذا القسم ما يعرف بالجملة الاسمية والجملة الفعلية.

- المركب التقييدي: وهو ما كان بين جزأيه نسبة تقييدية، بأن يكون أحد الجزأين قيد للآخر، فقد يكون القيد بالإضافة فيسمى مركبا إضافيا، وقد يكون بالوصف؛ أي النعت فيسمى مركبا توصفيا...

- المركب غير التقييدي أو غير الإسنادي: يحتوي على الجار والمجرور.

- المركب التضمني: وهو ما تضمن الحرف، سواء حرف عطف أو جر.

1- الجملة الفعلية، علي أبو المكارم، مؤسسة المختار، القاهرة، ط1، 2007، ص20.

2- ينظر: تركيب الجملة في مقامات الحريري، الحسن بلبشير، رسالة لنيل شهادة الماجستير من معهد الآداب واللغة العربية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 1994م، ص34.

- المركب المزجي: وهو ما ركب من كلمتين امتزجا، حتى صارت كالكلمة الواحدة مثل: بعلبك.

- المركب الصوتي: وهو الذي ختم بالمقطع: بويه مثل سيبويه.[1]

1- الجملة الفعلية -دراسة نحوية، عبادة محمد إبراهيم، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، د ط، 1984م، ص49-50.

المبحث الرابع: الفرق بين الجملة والكلام والتركيب

تفاوتت هذه المصطلحات في الشيوع بحسب ملامستها للمعنى الذي تعبر عنه، أو بحسب تاريخ ظهور المصطلح وشيوعه، فقد استعمل مصطلحات أو أكثر في كتاب واحد، كما وقد وجدنا الباحثون يخلطون هذه المصطلحات ولا يعرفون أيها الأنسب للاستعمال فلا يفرقون بين: الكلام والجملة والتركيب في المعنى والاصطلاح.

فبعد إزالتنا للبس بين هذه المصطلحات نخلص الآن إلى التفريق بينهم من خلال:

4-1- الفرق بين الجملة والكلام:

ذهب فريق إلى أن الجملة والكلام مختلفان، وأنهما ليسا شيئا واحدا، ويأتي على رأس هذا الفريق **مالك الأندلسي** (ت 672ه) الذي صرح بالفرق بين الكلام والجملة، حيث رأى أن: "الكلام ما تضمن من الكلم إسنادا مفيدا مقصود لذاته".

وقد أراد بقوله (لذاته) إخراج ما هو مقصود، فهي جملة ليست كلاما، لأن الإسناد مقصود لذاته، بل لتعيين الاسم الموصول وتوضيحه، كذلك الجملة الخبرية والحالية والنعتية، إذ لم تقصد لذاتها بل لغيرها.[1]

من خلال كلام **مالك الأندلسي** نلاحظ أن الفرق بين الجملة والكلام يتمثل في كون الكلام هو اللفظ المتضمن القصد للذات لا للغير كما هي الجملة.

كذلك ممن انتهج هذا الفريق **الرضي الإستراباذي** (ت 686ه) فذهب إلى التفريق بقوله: "والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي،

1- المسائل العسكريات، أبو علي الفارسي، تح: علي جابر المنصوري، دار الثقافة، عمان، الأردن، د ط، 2002، ص63.

سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ أو سائر ما ذكر من الجمل والكلام ما تضمن الإسناد وكان مقصودا لذاته، فكل كلام جملة ولا ينعكس".[1]

من خلال قول **الرضي الإستراباذي** نلحظ أنه فرّق بين الجملة والكلام، كما فعل **مالك الأندلسي** بإضافة فقط العلاقة الإسنادية لكل منهما وبيان أن الجملة أعم من الكلام.

وسار على هذا النهج أيضا **ابن هشام الأنصاري** مؤكدا عدم ترادف الجملة بالكلام، وأن كلا منهما مستقل عن الآخر، وأن بينهما عموم وخصوص، فيقول: "وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال: "ويسمى جملة والصواب أنهما أعم منه، إذ شرطه الإفادة بخلافهما ولهذا سمعهم يقولون: جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلام".[2]

نخلص من كل هذه التفريقات إلى أن الجملة والكلام مختلفان، فلكل مصطلح تركيبه ودلالته الخاصة به، وأن بينهما عموم وخصوص.

4-2- الفرق بين الجملة والكلام والتركيب:

بعد أن أوضحنا الفرق بين الجملة والكلام، يمكن أن نخلص إلى الفرق بين المصطلحات الثلاثة: جملة، كلام، تركيب.

1- محاضرات مقياس التطبيق النحوي، أحمد قريش، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، نقلا عن: شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الإستراباذي، تصحيح وتعليق يوسف حسن، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، ط2، 1996، ص11-12.

2- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، ص12.

فالتركيب هو شامل لهذين المصطلحين: الجملة والكلام، أما الفرق بينهم فيبقى في ظهور المصطلح وشيوعه؛ أي أسبقية الاستخدام والاستعمال.

فأول ما استُعمل من هذه المصطلحات نجد مصطلح الكلام ليأتي بعده مصطلح الجملة ويأخذ الدلالات الاصطلاحية للكلام، أما مصطلح التركيب فهو مصطلح حديث وهو المتداول والمتعارف عليه حديثا، ويبقى الكلام جزء من الجملة.

الفصل الأول

التركيب في الدرسين اللغوي العربي القديم والحديث

المبحث الأول: التركيب في الدرس اللغوي العربي القديم

المبحث الثاني: التركيب في الدرس اللغوي العربي الحديث

المبحث الأول: التركيب في الدرس اللغوي العربي القديم

إن الحديث عن التركيب قديما، ارتبط بالجملة وأقسامها التي تعد محور خلاف بين النحاة واللغويين، لما لها من أهمية في التعبير، والحديث عن الخلاف في الجملة حديث متشعب يتنوع على ثلاثة محاور: في التفريق والتقسيم والإعراب.

ومن اللافت للانتباه أن جل الباحثين العرب لم يكونوا بمنأى عن هذا التعدد والتنوع، فأغنوا الجملة العربية بنظرات شتى، وحاولوا أن يثروا بها التفكير النحوي العربي، فضلا عن امتداد الخلاف.

فلم ينكر أحد من النحاة واللغويين قدماء ومحدثين الجملتين الفعلية والاسمية ولكنهم اختلفوا في الباقي، وقد كان هذا الاختلاف واسع ومتعدد، لأن تقسيم الجمل عند هذا النحوي أو ذاك كان مبنيا على معايير مختلفة، ارتضى كل منهم معيارا مناسبا، فاختلاف التقسيم منبثق عن اختلاف المعايير.

1- أنواع الجملة:

لقد أدرك النحويون أن بنية الجملة العربية في طياتها أنواعا متباينة من الجمل، فهذا **سيبويه** وإن لم يتحدث عن الجملة بمعناها الاصطلاحي، إلا أنه قام بتقسيمه للجملة على أساس نوعين: (اسمية وفعلية)، فالاسمية ما بدأت باسم من قولك: (عبد الله أخوك) والفعلية ما بدأت بفعل كقولك: (يذهب عبد الله)، وهذا التقسيم واضح وجلي في طرحه حينما يقول: "أعلم أن الاسم الأول أحواله الابتداء".[1]

1- الكتاب، سيبويه، ج1، ص23.

هذه النظرة التأصيلية من **سيبويه** نجدها بكثرة في كثير من الأبواب التي عقدها في كتابه، فالتقسيم الذي انتهجه لم يخرج عن النمطين الأساسيين (النمط الاسمي والنمط الفعلي)، إلا أن هذا التقسيم الذي أتى به قد سار على نهجه ومنواله **المبرد** في كتابه **المقتضب**، إذ أنه أدرك أن الجملة العربية لا تقوم إلا على صنفين من الجمل: (اسمية وفعلية).[1] **فالمبرد** لم يخالف **سيبويه** في تقصيه لأنواع الجملة من حيث الأسس والأحكام التي تضبطها وتعضدها، والتي قوامها المبتدأ والخبر (اسمية) والفعل والفاعل (فعلية) من جهة أخرى.

والحال لم يقتصر على هذين العالمين فقط، وإنما اقتفى أثرهما **ابن السراج**، ومن هنا نجد أن الشائع في تلك الحقبة أن الجملة العربية قامت على التقسيم الثنائي، لكن هذا التقسيم لم يحظ بالقبول عند **أبي علي الفارسي** (ت 377ه)، إذ أنه جعل الظرف قسما مستقلا وأساسا في تبويبه للجملة وأخرجه من دائرة الاسمية، وجعل هذا قسما مستقلا عن الجمل الاسمية والفعلية.

ومن بين تلك المسوغات التي حملته على إخراج الظرف من دائرة الاسمية هو دخول (إن) على الظرف، وهذا ما تأتى في قوله: "إن في الدار زيدا، وسبق أن ذكرت بأن في الدار زيدا لا يخلو من مقدر مضمر، ويكون اسما أو فعل، فلو كان المقدر لما صح دخول إن في هذا الكلام، لأن (إن) لا مدخل لها في الأفعال، وكذلك أخوات إن".[2]

وهذا ما جعل **أبو علي الفارسي** يعنى بالجملة تقسيما وتوسعا، فأصّل وفصّل في مكوناتها على غرار سابقيه.

1- ينظر، المقتضب، المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، ج1، ط1، 1994، ص146.

2- المسائل العسكريات، الفارسي، تحقيق علي جابر المنصوري، دار الثقافة، عمان، الأردن، د ط، 2002، ص42.

كذلك ناقش في معرض حديثه عن سبب جعل كلا من الشرط والجزاء قسما مستقلا عن الاسمية في قوله: "فأما الاسم والفعل إذا ائتلفا، وكذلك الاسم والاسم، فلم أعملهما غير مستقلين ولا مفترقين إلى غيرهما، إلا في موضعين هما: الجزاء والقسم، ألا ترى أن الفعل والفاعل في الشرط لا يُستغنى بهما، ولا يخلو من أن تضم الجملة التي هي الجزاء إليه(...) وكذلك القسم لا يكون كلاما مستقلا دون أن يضم المقسم عليه".[1]

أما **الزمخشري** في تقسيمه للجملة فإنه يضفي بنا للحديث عن قضية تعدد الإسناد في مكوناتها، مما أدى إلى انشطارها إلى أربعة اقسام (اسمية، فعلية، ظرفية، شرطية) في قوله: "والجملة على أربعة أضرب: فعلية، واسمية، وشرطية، وظرفية، وذلك: زيد ذهب أخوه، وعمر أبوه منطلق، وبكر إن تعطه يشكرك، وخالد في الدار".[2]

لكن هذا الطرح الذي أتى به **الزمخشري** قوبل بالرفض عند جمهور النحاة وبعدّها فعلية، وهذا الراي تبناه **علي أبو المكارم** في قوله: "إن الجمل الشرطية إما مصدرة بحرف شرط أو باسم شرط، واسم الشرط قد يكون عمدة وقد يكون فضلة".[3]

ولكن تبقى هذه التقسيمات عند النحاة أخذت اتجاه آخر بين ما هو مؤيد ومعارض، وكل حسب الاعتبارات التي نظر بها.

أما **ابن هشام** فقد اتسم بتقسيمه بالقسمة الثلاثية للحملة: (اسمية وفعلية وظرفية)، فيقول معرفا لهذه الجمل: "فالاسمية هي التي صدرها اسم كزيد قائم،

1- المرجع السابق، ص54.

2- شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1975، ص32.

3- الجملة العربية تأليفها وأقسامها، فاضل صالح السامرائي، ص160.

وهيهات العقيق، وقائم الزيدان، والفعلية هي التي صدرها فعل كقام زيد، ضُرب اللص، وكان زيد قائما، وظننته قائما ويقوم زيد وقم، والظرفية هي المصدرة بظرف ومجرور نحو: أعندك زيد؟ وفي الدار زيد؟".[1]

كما أنه من ناحية أخرى يقسم الجملة باعتبار المسند إلى قسمين: كبرى وصغرى، فيوضح ذلك بقوله: "الكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة نحو: زيد قام أبوه، والصغرى هي المبنية على المبتدأ".[2]

ثم شرع **ابن هشام** يفصل ذلك على النحو الآتي:

أ- الجملة الصغرى: هي المخبر بها عن مبتدأ في الأصل نحو: "إن زيد قام أبوه، أو في حال اسمية كانت أو فعلية".[3] والمقصود هنا بـ: (مبتدأ في الأصل) هو دخول أحد نواسخ الابتداء عليه، والمقصود بـ(في حال الاسمية كانت أو فعلية) أي تكون هذه الجملة حالة التكلم اسمية أو فعلية.

ب- الجملة الكبرى: وهي الاسمية التي يكون خبرها جملة، كـ(زيد قام أبوه)، و(زيد أبوه قائم)، فجملة: قام أبوه صغرى، لأنها خبر عند (زيد) وجملة (زيد أبوه قائم) كبرى، لأن خبر المبتدأ فيها جملة".[4]

كما قسم **ابن هشام** الجملة الكبرى، إلى ذات وجهين وذات وجه واحد وعرفهما كما يلي:

1- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، ص2 و38.

2- المصدر نفسه، ص2 و42.

3- المصدر نفسه، ص2 و42.

4- المصدر نفسه، ص2 و42.

* **ذات الوجهين:** هي إسمية الصدر، فعلية العجز نحو: (زيد يقوم أبوه) فاحتوت هذه الجملة في صدرها اسما وهو (زيد) وجاء عجزها جملة فعلية وهو (يقوم أبوه).

* **ذات الوجه الواحد:** لم يورد **ابن هشام** تعريفا لهذه الجملة، وإنما شرحها بمثال هو: (زيد أبوه قائم)، فيتبين لنا من خلال المثال أن الجملة ذات الوجه الواحد هي التي يكون فيها خبر المبتدأ جملة إسمية.[1]

صفوة القول نخلص إلى أن الجملة العربية قسمت على حسب الاعتبارات التي ينظر لها مما أدى إلى الاختلاف في كيفية التقسيم من نحوي إلى آخر، وهو على النحو الآتي:

1- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، ص2 و44.

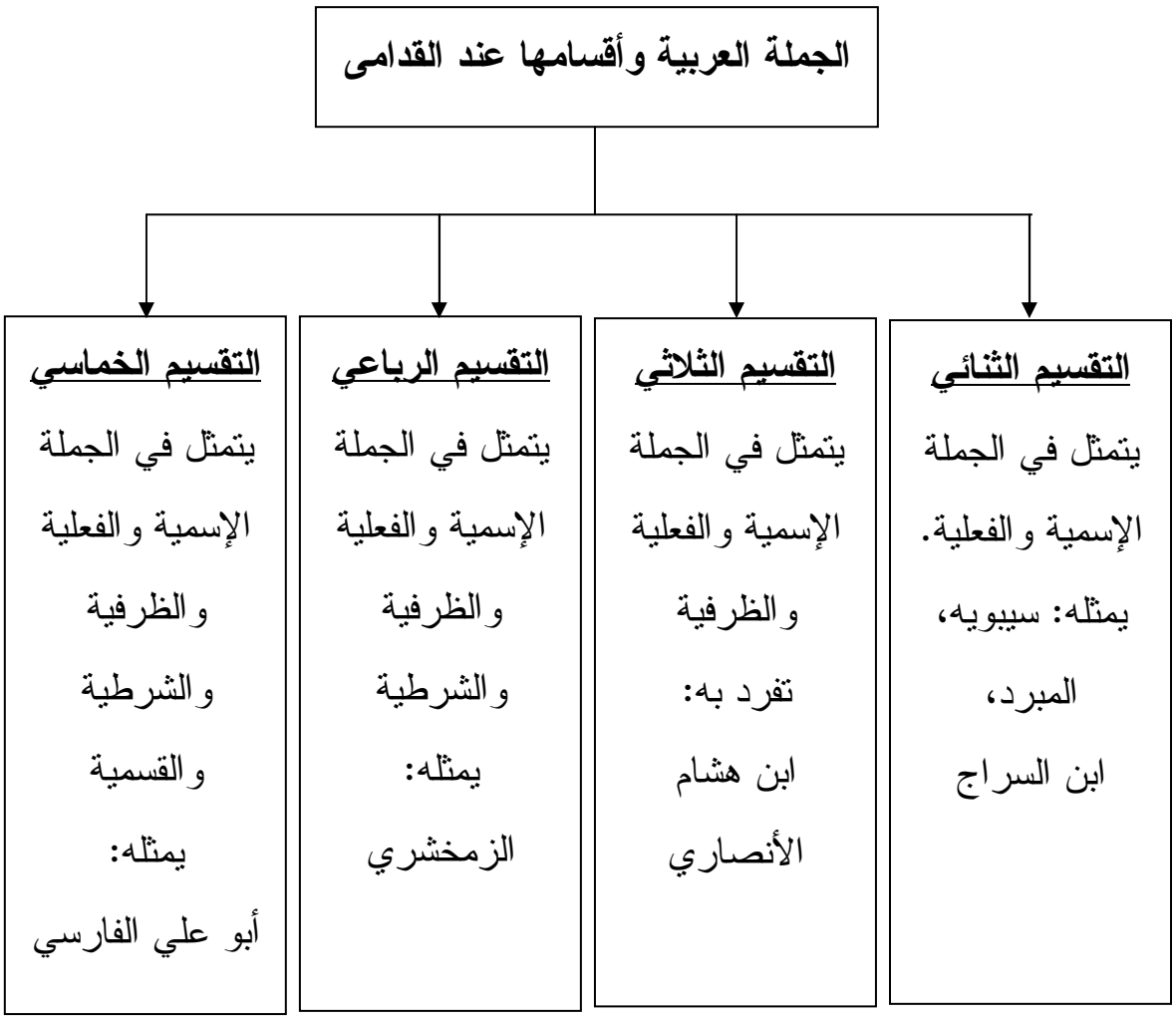

إن هذه الرؤى وإن اختلفت من نحوي إلى آخر، إلا أنها تشترك جميعها في التقسيم الثنائي.

إضافة إلى هذه التقسيمات نجد أن بعض النحاة من يقسم الجملة إلى ستة أقسام، وذلك وفقا للاعتبارات الآتية:[1]

- باعتبار النوع.
- باعتبار الوصف.
- باعتبار الإعراب.
- باعتبار الأسلوب.
- باعتبار المعنى.
- باعتبار المحل.

1- التقييم باعتبار النوع: قسمت الجملة إلى إسمية وفعلية وظرفية

فالإسمية: هي التي صدرها اسم نحو: (زيد قائم).

والفعلية: هي التي صدرها فعل نحو: (قام زيد).

ومن النحاة من عدّ الجملة الإسمية أصلا للجملة الفعلية.

والظرفية: هي التي صدرت بظرف أو جار ومجرور.

وزاد **الزمخشري** كما أوضحنا سابقا الجملة الشرطية.

2- التقسيم باعتبار الوصف: قسمت إلى صغرى وكبرى كما شرحها **ابن هشام** وتم الفصل فيها سابقا.[2]

1- ينظر: من الكلمة إلى الجملة بحث في منهج النحاة، عبد السلام المسدي، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس، د ط، د ت، ص172، 177.

2- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، ص2 و7.

3- التقييم باعتبار الإعراب: قسمت الجمل باعتبار الإعراب إلى الجمل التي لا محل لها من الإعراب وإلى التي لها محل من الإعراب.

أ- الجمل التي لا محل لها من الإعراب: قال **ابن هشام:** "بدأنا بها لأنها لم تحل محل المفرد وهو الأصل في الجمل وهي سبع".[1]

- الابتدائية أو المستأنفة.
- المعترضة.
- التفسيرية.
- المجاب بها القسم.
- الواقعة جوابا لشرط غير جازم أو جازم ولم تقترن بالفاء أو ذا الفجائية.
- الواقعة صلة الاسم أو حرف.
- التابعة لما لا محل لها.[2]

ونقصد هنا بالجمل التي لا محل لها من الإعراب هي الجمل التي لا تحل محل المفرد وتكون كلاما مستقلا عن غيره.

ب- الجمل التي لها محل من الإعراب: هي التي تحل محل المفرد وتأخذ إعرابه تقديرا لأنها وقعت موقعه وهي:

- الواقعة خبرا.
- الواقعة حالا.
- الواقعة مفعولا.

1- المصدر السابق، ص2 و17.

2- المصدر نفسه، ص2 و17.

- المضاف إليها ومحلها الجر.
- الواقعة بعد الفاء أو إذا جواب الشرط جازم.
- التابعة لمفرد.
- التابعة لجملة لها محل.[1]

4- التقسيم باعتبار الأسلوب: تنحصر الأساليب في قسمين أساليب خبرية وأساليب إنشائية، فالكلام إذا احتمل الصدق والكذب لذاته، بحيث يصح أن يقال لقائله صادق أو كاذب سمي كلاما خبريا، وإن كان الكلام بخلاف ذلك؛ أي لا يحتمل الصدق والكذب لذاته ولا يصح أن يقال لقائله إنه صادق أو كاذب، سمي كلاما إنشائيا.

وينقسم الأسلوب الإنشائي إلى قسمين: إنشاء طلبي، وإنشاء غير طلبي.

* **الإنشاء غير الطلبي:** هو ما لا يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب، كصيغ المدح والذم، والعقود والقسم، والتعجب والرجاء، وربّ، ولعل وكم الخبرية.

* **الإنشاء الطلبي:** هو الذي يستدعي مطلوبا غير حاصل في اعتقاد المتكلم وقت الطلب وأنواعه خمسة: النهي، الأمر، الاستفهام، التمني والنداء.[2]

5- التقييم باعتبار المعنى: تنقسم الجملة العربية باعتبار المعنى إلى قسمين: الجملة المفيدة والجملة غير المفيدة، وتكون الإفادة بنظم الأسماء والأفعال والحروف.[3]

1- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، ص2 و17.

2- الأساليب الإنشائية في النحو العربي، عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، د ط، د ت، ص13.

3- المرجع نفسه، ص13.

6- التقسيم باعتبار المحل: تتفرع الجملة العربية بناء على هذا التقسيم إلى أربعة عشر نوعا وهي: الجملة الخبرية، الجملة الحالية، الجملة المفعولية، الجملة الإضافية، الجملة الجوابية، الجملة النعتية، الجملة التابعة، الجملة التعليلية، الجملة الاعتراضية، جملة الصلة، الجملة التفسيرية والجملة المحكية.[1]

بعد تفصيلنا كل هذه التقسيمات نخلص إلى الشائع عند النحويين أن الجملة نوعان: إسمية وفعلية، وهذا ثابت حتى عند من رأى أنها أكثر من ذلك، كقول **الجرجاني:** "فالكلام لا يخلو من جملتين أحدهما: إسمية كقولك: زيد أخوك، وتسمى جملة من المبتدأ والخبر، والثانية فعلية كقولك: خرج زيد، وتسمى جملة من فعل وفاعل"؛[2] أي أن كل التقسيمات لا تخلو من الجملة الإسمية والفعلية.

2- أقسام الجمل حسب فكرة الإسناد

عرفنا أن الإسناد يعني ضم وتركيب عنصر إلى آخر، هناك من النحاة من اعتمد عليه لتصنيف الجملة العربية، فلقد صنفت الجمل وفق فكرة الإسناد إلى نوعين رئيسيين: **الجملة الإسمية** (المبتدأ والخبر) **والجملة الفعلية** (الفعل والفاعل)، وقد أضاف **الزمخشري** الجملة الشرطية، وزاد **ابن هشام** الظرفية، والحق أنه يمكن رد القسمين الأخيرين إلى النوعين الرئيسيين، وفي هذا يقول **ابن يعيش:** "...وهي في الحقيقة ضربان: فعلية وإسمية، لأن الشرطية، في التحقيق، مركبة من جملتين فعليتين الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل، والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو: استقر".[3]

1- المرجع السابق، ص62.

2- التعريفات، الجرجاني، ص1 و277.

3- شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، ص74.

وقد اعتمد النحاة في تحديد نوع الجملة بصدرها، والمراد بالصدر المسند والمسند إليه، ولا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف، فالجملة من نحو:

- كيف جاء زيد؟
- «فَأَيَّ آيَاتِ اللهِ تُنْكِرُونَ». غافر(81).

فعلية الآن المعتبر: ما هو صدر في الأصل، ولأن هذه الأسماء المصدرة في نية التأخير، وكذا الجمل في نحو:

- يا عبد الله.
- «وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ». التوبة (06)
- «وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا». النحل(5).
- «واللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى». الليل(01).[1]

هي جملة فعلية لأن صدورها في الأصل أفعال، والتقدير: أدعو عبد الله، وإن استجارك أحد، وخلق الأنعام، وأقسم بالليل.

من خلال هذا التقسيم نلحظ أنه يقوم على جملتين رئيسيتين: جملة إسمية (مبتدأ وخبر) وجملة فعلية (فعل وفاعل)، أما التقسيمات الأخرى الشرطية والظرفية، فهي منبثقة منهما؛ أي أن أصلها إما إسمية أو فعلية.

3- أقسام الجمل حسب علاقات الإسناد:

يمكن تقسيم الجملة، أيضا حسب علاقات الإسناد الموجودة فيها إلى: بسيطة ومركبة، كما يبينه الرسم التالي:

1- دراسات في اللسانيات العربية، عبد الحميد مصطفى السيد، دار ومكتبة الحامد، عمان، الأردن ط1، 1434ه/2004م، ص19-20.

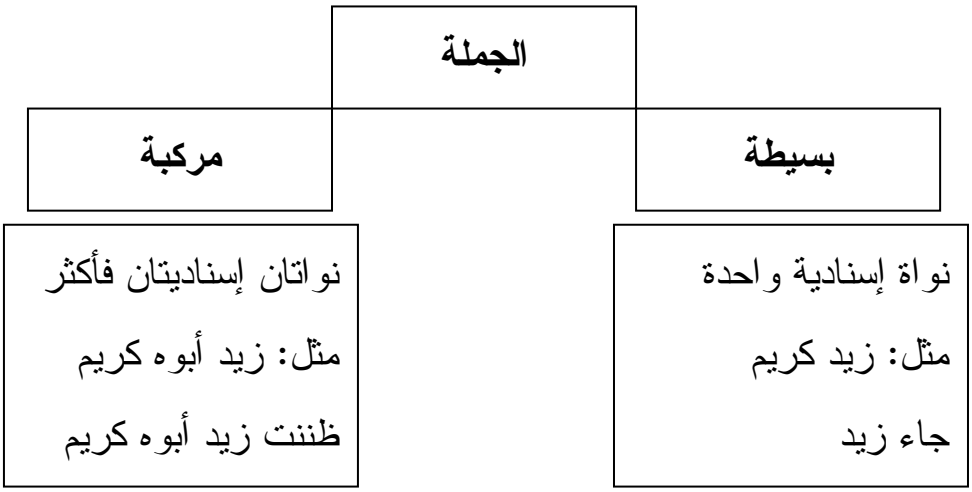

فالجملة البسيطة: هي جملة المسند والمسند إليه منفردين، أو مقيدين بقيود دلالية وتمثلها وظائف نحوية مخصصة، فهي تضمن نواة إسنادية واحدة.

أما الجملة المركبة: فتتضمن نواتين إسناديتين فأكثر.[1]

كذلك يلاحظ أن العلاقات التركيبية في الجمل تتداخل وتتكاثف، إذ يصعب وصف الجملة وصفا أحاديا، من حيث التركيب والبساطة أو الإطلاق والتقييد، أو الإسمية والفعلية، وعليه يمكن أن نصنف الجمل في العربية تصنيفا آخر ينظر إليها من زوايا مختلفة، فيمكن أن نصنف الجملة بأنها:

1- بسيطة مطلقة: مثل زيد كريم، جاء زيد.

2- بسيطة مقيدة: مثل كان زيد كريما، زجاء زيد راكبا الأمس.

3- مركبة مطلقة: مثل كان زيد أبوه كريم، تبين أن العمل مستمر.

4- مركبة مقيدة: مثل كان زيد أبوه كريم، جاء زيد يركض.[2]

1- المرجع السابق، ص27-28.

2- المرجع نفسه، ص28.

بناء على كل هذه التصنيفات التي وضعها النحاة، نخلص إلى أنهم اختلفوا في فروع الجمل، فكل يقسمها حسب توجهه ورأيه، ولكنهم لم يختلفوا في القسمين الرئيسيين للجملة واللذين يقوم بهما التركيب وهما عمدتا الكلام وهما: الجملة الإسمية والجملة الفعلية، لهذا نبين معناهما وكيفية تركيبهما وترتيب المسند والمسند إليه داخل كلا منهما.

3-1- الجملة الإسمية:

هي التي في صدرها اسم نحو: (زيد قائم).[1]

وهي تعطي معنى تاما مقصودا لدى المتحدث يريد أن يوصله إلى المستمع مخبرا أو مستخبرا، صدرها اسم يكون محور الكلام، فعندما نقول: (المؤمن صادق) فذلك معنى تاما، وهو عبارة عن كلمتين تمت ثانيتهما الأولى،[2] وبعضهم قال: هي التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت، أو التي يتصف فيها المسند إليه اتصافا ثابتا غير متجدد، وهي التي يكون فيها المسند إليه اسما.[3]

وتتفرع الجملة الإسمية إلى ثلاثة أنواع طبقا للغرض الدلالي: إما أن تكون إخبارا نحو: (الطالب مجتهد)، أو استخبارا نحو: (ما اسمك)، وقد تكون إنشاء نحو: (ما أجمل الربيع) من باب التعجب.[4]

وللجملة الإسمية ركنان أساسيان هما المبتدأ والخبر، يجيء الحديث عنهما على النحو الآتي:

1- ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، ص2 و433.

2- في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص39.

3- المرجع نفسه، ص39.

4- النحو العربي، إبراهيم إبراهيم بركات، دار النشر للجامعات، مصر، د ط، د ت، ص21-22.

أ- تعريف المبتدأ (مسند إليه):

عُرّف المبتدأ في شرح التصريح: "بأنه اسم صريح أو بمنزلته مجرد عن العوامل اللفظية، أو بمنزلته، مخبر عنه، أو وصف رافع لمكتفى به عن الخبر أو بمنزلة الوصف".[1]

إذن، المبتدأ هو كل اسم تبتدئ به الجملة ويكون إما اسما صريحا أو بمنزلته أو مجرد من العوامل اللفظية أو هو المخبر عنه.

والمقصود بالاسم الصريح مثل: (الله ربنا) و(محمد صلى الله عليه وسلم رسولنا).

كذلك عرفه **الجرجاني** بقوله: "المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنه منطوق به أولا، ولا كان الخبر خبرا لأنه مذكور بعد المبتدأ، بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مسند إليه ومثبت له المعنى، والخبر خبرا لأنه مسند ومثبت به المعنى".[2]

ب- تعريف الخبر (مسند):

هو جزء من الجملة لا تتم الفائدة دونه، نحو: (منطلق) في قولك: (زيد منطلق) وهو الأصل في الفائدة.[3]

وجاء في الأصول: "الاسم الذي هو خبر المبتدأ هو الذي يستفيده السامع، ويصير به المبتدأ كلاما وبه يقع التصديق والتكذيب، ألا ترى أنك إذا

1- البناء النحوي للجملة العربية (دراسة تطبيقية على سورة آل عمران)، نحلويه موسى عيسى، بحث لنيل درجة الماجستير، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، د ط، 2012. نقلا عن: شرح التصريح على التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2004، ص1 و189.

2- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تعليق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط1413ه/1992م، ص189.

3- المرجع نفسه، ص173.

قلت: (عبد الله جالس) فإنما الصدق حصل في جلوس عبد الله، لأن الفائدة هي جلوس عبد الله".[1]

فالخبر بذلك هو الاسم الذي يتم المعنى وتحصل به الفائدة ويمثل المسند في الجملة.

3-2- الجملة الفعلية:

كثر في كتب النحو العربي التطرق إلى موضوع الجملة الفعلية في أبواب مطردة، سواء أكانت في كتب القدماء أم المحدثين. فقد عرف **علي أبو المكارم** الجملة الفعلية بقوله: "هي التي يكون المسند فيها فعلا، سواء تقدم هذا الفعل أو تأخر، والفعل كما هو ثابت في نصوص اللغة وقواعدها قد ورد لازما كما ورد متعديا".[2]

ومما اتفق عليه النحاة "أن يأتي الفعل أولا ثم الفاعل أن يكون بعده ورتبة المفعول أن يكون آخرا".[3]

فالجملة الفعلية إذن هي جملة الفعل الفاعل؛ أي كل جملة تبدأ بفعل أو هي كل جملة احتوت على فعل سواء تقدم هذا الفعل أو تأخر، إذ به تحدد الجملة ويتم معناها.

ومن المعلوم أن الفعل ينقسم إلى ثلاثة أزمنة: ماض، مضارع وأمر.

1- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، تح عبد الحسين العتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت،د ط، د ت، ص1 و58.

2- الجملة الفعلية، علي أبو المكارم، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2007، ص37.

3- شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، ص180.

- تعريف الفعل:

الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.[1]

أو هو كلمة دلت على معنى في نفسها من غير حاجة إلى انضمام غيرها إليها مقترنة بزمن معين من حيث الوضع.[2]

وسمي الفعل فعلا لأنه يدل على الفعل الحقيقي، ألا ترى أنك إذا قلت (ضرب) دل على نفس الضرب الذي هو الفعل في الحقيقة، فلما دل عليه سمي به لأنهم يسمون الشيء بالشيء.[3]

هذا يعني أن كل فعل يدل على المعنى الحقيقي الذي يقوم به؛ أي تسمية الشيء بمدلوله، فلما نقول كتب فهو دلالة على الكتابة مثلا.

وينقسم الفعل إلى قسمين: لازما ومتعديا.

فالفعل اللازم من اكتفى بفاعله واتضح المعنى، في حين أن الفعل المتعدي فإنه لم يكتف بفاعله واحتاج إلى مفعول أو أكثر لإزالة اللبس ووضوح المعنى.

من خلال ما تم الفصل فيه وبيان المعنى ننتهي إلى أن البنية الأساسية للجملة الاسمية هي:

مبتدأ + خبر = جملة اسمية.

مسند إليه مسند

فعل + فاعل = جملة فعلية

مسند مسند إليه

1- التعريفات، الجرجاني، ص180.

2- أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، تح: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط1، 1415ه/1990م، ص35.

3- المرجع نفسه، ص35.

وتعتبر هذه البنية نواة الجملة (العمدة) التي لابد من وجود طرفيها، لفظا أو تقديرا، لأنها اللوازم التي لا يُستغنى عنها، فعليها تُبنى ما لا ينحصر من الصور الجزئية، وعليها أيضا يقوم المعنى الأصلي للجملة.

المبحث الثاني: التركيب في الدرس اللغوي العربي الحديث

كما سبق وأن أشرنا أن المحدثين اختلفوا في تعريف الجملة والكلام وتأليفهما، فقد اختلفوا أيضا في تقسيماتهم لها، وهذا راجع إلى اختلاف مدارسهم التي ينتمون إليها، لهذا لا نجدهم يتفقون في تقسيمها، فكل واحد منهم يعتمد مبدأ خاصا به.

حينما نعرض آراء النحاة في العصر الحديث نجد أن منهم من ظل محافظا على قسمة النحاة القدامى، ودرس الجملة على أساسها، ومنهم من اقترح تقسيمات أخرى للجملة، وسنعرض فيما يلي بعض تقسيمات النحويين المحدثين.

1- أقسام الجملة عند مهدي المخزومي:

يرى **المخزومي** أن تقسيم القدماء للجملة هو تقسيم صحيح يقره الواقع اللغوي، لكنهم بنوا دراستهم اللغوية على غير منهجها، فلم يوفقوا إلى تحديد الفعلية والاسمية تحديدا يتفق مع طبيعة اللغة، فالجملة الاسمية عندهم هي التي تبدأ باسم، والجملة الفعلية هي التي تبدأ بفعل، وهو تحديد ساذج يقوم على أساس التفريق المحض.[1]

1-1- الجملة الفعلية:

هي التي يدل فيها المسند على التجدد، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافا متجددا، وبعبارة أوضح، هي التي يكون فيها المسند فعلا لأن الدلالة على التجدد إنما تستمد من الأفعال وحدها.[2]

1- ينظر: في النحو العربي، مهدي المخزومي، ص39.

2- المرجع نفسه، ص41.

2-2- الجملة الاسمية:

فهي التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافا ثابتا غير متجدد، أو بعبارة أوضح: هي التي يكون فيها المسند اسما.[1]

إذن **فمهدي المخزومي** يقسم الجملة إلى قسمين: جملة اسمية وجملة فعلية، ويؤيد القدماء في هذا التقسيم، إلا أنه ينتقدهم في تعريفهم للجملة الاسمية والفعلية، ويرى أنهم لم يوفقوا في تحديد مفهوميهما والتعاريف التي عرفوا بها كلا من الجملة الاسمية والفعلية، وهي تعريفات تقوم على أساس التعريف اللفظي فقط.

وفي تعريفه للجملة الاسمية والفعلية، خالف القدماء واعتمد في التفريق بينهما على المسند، ففي الجملة الفعلية يتصف المسند إليه بالمسند (الفعل) اتصافا متجددا، لأن الأفعال تدل على التجدد، أما في الجملة الاسمية فيتصف المسند إليه بالمسند اتصافا ثابتا غير متجدد، لأن المسند فيهما عبارة عن اسم، والاسم يدل على الثبات.

ويعطي **المخزومي** بعض الأمثلة التي بين من خلالها تعريفات القدامى للجملة الفعلية والاسمية، ويقول: "طلع البدر، والبدر طلع، جملة فعلية، أما الجملة الأولى فالأمر فيها واضح، وليس لنا فيه خلاف مع القدماء، أما الجملة الثانية فإسمية في نظر القدماء، وفعلية في نظرنا، لأنه لم يطرأ عليها جديد إلا تقديم

1- في النحو العربي، مهدي المخزومي، ص42.

المسند إليه، وتقديم المسند إليه لا يغير من طبيعة الجملة، لأنه قدم للاهتمام به".[1]

ومنه نلاحظ بأن **مهدي المخزومي** أقام تقسيمه للجملة على أساس الإسناد من خلال النظر إلى المسند والمسند إليه كما فعل النحاة القدامى.

2- أقسام الجملة عند تمام حسان:

قسم **تمام حسان** الجملة إلى قسمين رئيسيين:

أولا- الجملة من حيث المبنى:

أ- الجملة الاسمية:

وهي المتكونة من المبتدأ والخبر، ويقول: "يتضح معنى جملة المبتدأ والخبر بعدد من القرائن بعضها معنوي والبعض لفظي، فمن القرائن المعنوية العهد والإسناد ومن القرائن اللفظية البنية والنظام والرتبة والإعراب".[2]

ب- الجملة الفعلية:

وهي التي تتكون من الفعل والفاعل، أو من الفعل وثابت الفاعل.

ج- الجملة الوصفية:

"تتكون من ركنين، الركن الأول: اسم الفاعل واسم المفعول، أو صيغة المبالغة، أو الصفة المشبهة، أو أفعل التفضيل، والركن الأخر: محمول هذه الصفات".[3]

1- المرجع السابق، ص42.

2- الخلاصة النحوية، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2000، ص105

3- الجملة العربية (دراسة في مفهومها وتقسيماتها النحوية)، حسين منصور الشيخ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2009، ص84.

د- الجملة الشرطية:

تتكون من الشرط والجواب، وقد تكون امتناعية إذا كان مدلول الشرط ممتنع التحقق، وقد تكون إمكانية إذا كان ممكن التحقق.[1]

من خلال هذا التقسيم نلاحظ أن **تمام حسان** اعتمد تقسيم القدماء (جملة فعلية، اسمية وشرطية) وأضاف قسما رابعا وهو الجملة الوصفية.

ثانيا- الجملة من حيث المعنى:

قسمها إلى قسمين: جملة خبرية وجملة إنشائية.

أ- الجملة الإنشائية:

تنقسم إلى جملة إنشائية طلبية، تشمل صيغ الأمر والتخصيص، والعرض، والإغراء، والنهي، والتحذير.

ب- الجملة الإنشائية الإفصاحية:

تشمل الصيغ التالية: القسم، العقود، الندبة، التعجب، المدح، الذم، الإحالة، الحكاية الصوتية.[2]

حيث قصد بجملة الإحالة "الجملة المشتملة على ما يسميه النحويون أسماء الأفعال وبالحكاية الصوتية: الجمل المشتملة على ألفاظ أصوات ما لا يعقل".[3]

ومنه نخلص إلى أن **تمام حسان** تابع أيضا القدماء في تقسيمه من حيث المعنى، فقسمها إلى خبرية وإنشائية، إلا أنه استخدم بعض المصطلحات الجديدة.

1- الجملة العربية، حسين منصور الشيخ، ص84.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص84.

3- المرجع نفسه، ص84.

وتقسيم **تمام حسان** للجملة جاء كنتيجة حتمية لإعادة تقسيمه للكلم العربي، فهو ينقسم عنده إلى سبعة أقسام هي: الاسم، الصفة، الفعل الخالفة، الضمير، الظرف والأداة.[1]

فهو يرى أن التقسيم الثلاثي للكلمة في العربية يحتاج إلى إعادة النظر، فهو لا يعبر في رأيه عن واقع اللغة.

3- أقسام الجملة عند فاضل صالح السامرائي:

تنقسم الجملة بحسب الاعتبارات التي ينظر إليها منها، فحسب الاسم والفعل تنقسم إلى اسمية وفعلية، وبحسب النفي والإثبات تنقسم إلى مثبتة ومنفية، وبحسب الخبر والإنشاء وهكذا، ومن بين هذه الأقسام:[2]

أ- الجملة الاسمية:

هي التي صدرها اسم كجملة محمد حاضر.

ب- الجملة الفعلية:

هي التي صدرها فعل نحو: حضر محمد وكان محمد مسافرا، وظننت أخاك مسافرا.[3]

والمراد هنا بصدر الجملة الفعل أو الاسم، فلا عبرة لما تقدم عليهما من الحروف والفضلات نحو: (أقائم الرجلان) جملة اسمية، وقد قام محمد جملة فعلية.

1- المرجع السابق، ص100.

2- الجملة العربية تأليفها وأقسامها، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، الأردن، ط2، 2008، ص169.

3- المرجع نفسه، ص169.

وتكلم **السامرائي** على الخلاف الذي جرى بين النحويين في جملة الأفعال الناسخة مثل: (كان زيد قائما) و(ظننت محمد مسافرا)، فقال البعض من النحويين عندهم هي جملة فعلية، أما عند (صاحب المعني) **لابن هشام** فإنهما يكونان من الجمل الاسمية عند من يرى أن (كان) و(ظننت) قيد لا مسند وإن المسند هو الخبر في باب (كان)، والمفعول الثاني في باب (ظن).[1]

كما يذكر الخلاف الحاصل بين النحاة في جملة نحو (محمد يحضر)، فالذي يرى جواز تقديم الفاعل على الفعل يقول بأن الجملة الفعلية لأن صدر الجملة عنده فعل والمسند إليه مقدم من تأخير، وذهب بعضهم إلى أنه إذا كان المسند فعلا فالجملة فعلية، ولا تكون الجملة اسمية إلا إذا كان المسند والمسند إليه اسمين.[2]

ثم يرجح **السامرائي** في (محمد يحضر) أنها اسمية، وذلك لجواز دخول النواسخ عليها نحو: (إن محمد يحضر)، ولو كانت فعلية لم تدخل عليها النواسخ.[3]

كما أشار **السامرائي** إلى الجملة الظرفية فيقول: "قسم ابن هشام الجمل إلى اسمية وفعلية وظرفية، والظرفية عنده هي المصدرة بظرف أو مجرور نحو (أعندك زيد) و(في الدار زيد)".[4]

ويرى **السامرائي** أن القول بالجملة الظرفية فيه نظر، كما تكلم عن الجملة الشرطية، ويذكر بأن الجمهور يراها من قبيل الجملة الفعلية.

1- ينظر: الجملة العربية، فاضل صالح السامرائي، ص169.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص169.

3- ينظر: المرجع نفسه، ص169.

4- المرجع نفسه، ص159.

ج- الجملة الكبرى والصغرى:

يرى **السامرائي** أن الجملة الصغرى والكبرى تختص بجملة المبتدأ والخبر وما أصله ذلك فلا تدخل فيها جملة الحال أو جملة النعت، فلا يوصف قولك (أقبل محمد غلامه ساع خلفه) بأنها جملة كبرى، ولا توصف جملة (غلامه ساع خلفه) بأنها جملة صغرى، فإن كلا منهما جملة مستقلة.[1]

من خلال قول **السامرائي** نلاحظ بأن الجملة الكبرى والصغرى هي وصف وقسمة حاصلة بالجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر وما أصله مبتدأ وخبر، وليست كل الجمل توصف بأنها جمل كبرى أو صغرى.

د- الجمل الخبرية والإنشائية:

كل كلام يصح أن يوصف بالصدق أو الكذب فهو خبر، فإذا كان الكلام صادقا لا يحتمل الكذب أو كان كاذبا لا يحتمل الصدق أو كان يحتملهما فهو خبر، فقولك (السماء فوقنا) و(شربت البحر) و(أسافر غدا) كله خبر.[2]

إضافة إلى تقسيم الجمل إلى التي لها محل من الإعراب والجمل التي لا محل لها من الإعراب.

فهذا التقسيم قائم على إمكانية حلول المفرد محلها أولا، فإن حل المفرد محلها كان لها محل من الإعراب وإلا فليس لها محل من الإعراب، وهو تقسيم لا يخالف النحاة القدامى.

ففاضل السامرائي قد اعتمد على تقسيم القدماء ولم يخالفهم فهوز بذلك اعتمد على أساس الإسناد في تقسيمه. إذن فالنحاة المحدثين لم يختلفوا عن

1- المرجع السابق، ص169.

2- المرجع نفسه، ص170.

القدامى في تقسيم الجملة وهو التقسيم الثنائي الاسمي والفعلي، وحتى وإن كان الاختلاف فإنما يعود إلى فروع تلك الجمل أو في تسمية بعض الجمل، إضافة إلى ذلك هناك من اعتمد على طريقة أخرى للتقسيم وهي:

التقسيم على أساس الاعتداد للعامل، ومن أصحاب هذا الاتجاه **عبد الرحمن أيوب** الذي قسم الجملة إلى: إسنادية وغير إسنادية.

الإسنادية: فعليه واسمية، أما الجمل غير الإسنادية فهي جملة النداء، جملة بئس ونعم، جملة التعجب، وهذه الجمل عنده "لا يمكن أن تعتبر من الجمل الفعلية لمجرد تأويل النحاة لها بعبارات فعلية".[1]

والذي حمله على هذا القول هو تفادي التقدير الذي يلجأ إليه النحاة القدامى في الأساليب، ثم يبين **أيوب** بأن الحالات التي ذكرها النحاة في حذف المبتدأ أو في حذف الخبر ليست إلا دليلا قاطعا على عدم لزوم الإسناد اللغوي لركنين، يقابلان ركني القضية المنطقية.

ومن أجل هذا يرى ضرورة القول بوجود نوع من الجملة العربية الإسنادية ذات الركن الواحد.[2]

فعبد الرحمن أيوب هنا أقام تقسيمه على أساس الإسناد بين ركني الجملة وهو تقسيم مشابه للقدامى، كما يقر أيضا بوجود جملة إسنادية ذات ركن واحد مثل: نعم أو لا، فهذه جملة إسنادية لجملة قد تمت من قبل، ويمكن اعتبارها بالجملة الموجزة.

1- ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص159.

2- المرجع نفسه، ص159.

وليس التأويل والتقدير اللذان رفضهما **أيوب** في النحو العربي إلا ضبطا للعلاقة بين التركيب الظاهر "والأصول التي تتنظم بنيته عندهم".[1] لأن بنية الجملة أو تركيبها لا تعطينا دائما كل شيء عن العلاقات النحوية.[2]

فمن ينظر في هذه القسمة يجد أن **عبد الرحمن أيوب** لم يخالف القدامى في تقسيم الجملة وإنما هو فصّل وضبط.

ومنهم من قسم الجملة وفق هذا المعيار إلى:

التام الإسنادية: وتشمل: الجملة الاسمية، الجملة الفعلية والجملة الوصفية.

الجملة الموجزة: وهي التي يذكر فيها عنصر واحد من عناصر الإسناد، ويحذف العنصر الثاني حذفا واجبا أو غالبا، وتشمل: الفعلية الموجزة، الاسمية الموجزة والجوابية الموجزة مثل (نعم، لا).

الجمل غير الإسنادية (الجمل الإفصاحية): وتشمل: الخالفة، التعجب، المدح، الذم، النداء، القسم، الإغراء والتحذير.[3]

فمن يلاحظ هذه التقسيمات يجد أن كلها لا تتجاوز تصنيف النحاة القدماء.

ومنهم من أقام تقسيمه على أساس العامل، فجاء تصنيفه موافق للتقسيم الذي سار عليه النحاة، عدا أنه اصطنع مسميات جديدة لا تتجاوز في حقيقتها ما أصّل

1- المرجع السابق، ص159.

2- التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري، عبد الرحمن السيد، مجلة البلقاء، جامعة عمان الأهلية، مج03، العدد الأول، 1992، ص55.

3- بنية الجملة العربية في ضوء المنهجيين الوصفي والتحويلي، عبد الحميد مصطفى السيد، المجلة العربية للعلوم الإنسانية 1 و3، جامعة الهاشمية، الأردن، ع-19/75، 2001، ص08.

النحاة، فقسمها من "ناحية مركباتها وما بها من محاور"[1] إلى ستة أقسام وهي: البسيطة، الممتدة، المزدوجة أو المتعددة، المركبة والمتداخلة والمتشابكة.

فمن خلال هذه القسمة نلاحظ أنها لا تتجاوز تصنيف الجملة إلى بسيطة ومركبة أو صغرى وكبرى، على حد قول **ابن هشام الأنصاري**.

فالجملة الممتدة هي الجملة البسيطة المقيدة والجملة المتداخلة هي الجملة المركبة المطلقة والجملة المتشابكة هي الجملة المركبة المقيدة.

1- الجملة العربية دراسة لغوية ونحوية، عبادة محمد، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، د ط، 1988، ص153، 163.

الفصل الثاني

التركيب من منظور مازن الوعر

المبحث الأول: مفهوم التركيب عند مازن الوعر

المبحث الثاني: التراكيب الأساسية للغة العربية عند مازن الوعر

المبحث الأول: مفهوم التركيب عند مازن الوعر

انطلاقا من تعريف التركيب عند كل من القدامى والمحدثين الذين اختلفوا في تقديم تعريف موحد له، حيث تعددت تقسيماتهم واختلفت باختلاف مدارسهم وتوجهاتهم.

إذ حاول **مازن الوعر** أن يقدم شرحا مفصلا للنظرية اللسانية العربية وتراكيبها التي وضعها علماؤنا العرب القدماء، إذ ينطلق في تعريفه للتركيب من خلال التمييز بين نوعين من التراكيب.

الأول: يدعى الكلام، والذي يرمز له بالحرف (ك) وهو: "الكلام التام والمفيد والمستقل بنفسه، الذي هو الشكل النحوي والدلالي للغة، والذي يمكن أن يكون أشياء عديدة".[1]

فمن هنا نلاحظ أن **مازن الوعر** جعل لتعريف الكلام مطابقا لتعريف **ابن هشام** الذي يشترط فيه الإفادة وإتمام المعنى.

أما النوع الثاني: يدعى الجملة، والذي رمز لها بالحرف (ج) وعرفها بأنها: "العبارة اللغوية المنطوقة التي يمكن أن تدل على معنى، وتكون بذلك كلاما، ويمكن ألا تكون كذلك".[2]

كذلك نلاحظ أن **الوعر** جعل تعريفه للجملة مطابقا لتعريف **ابن هشام**، إذ اعتبرها عبارة لغوية منطوقة دالة على معنى، وعليه فإن كل كلام جملة والعكس غير صحيح باعتبار الكلام أعم، وذلك بتحقيقه التمام والإفادة والاستقلالية.

1- نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، مازن الوعر، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط1، 1987، ص25.

2- المصدر نفسه، ص26.

ويضرب **مازن الوعر** لذلك مثال: في جملة الشرط الذي يرى أنها لا معنى لها ما لم تقترن بجوابه على الرغم من أنها تتألف من مسند ومسند إليه، من هنا نرى أن جملة الشرط لا تدل على أي معنى بحد ذاتها.

كذلك يرى **الوعر** أن كلا من الكلام والجملة لم يعرفا تعريفا واضحا ومتماسكا، لأن بعض النحويين العرب القدامى اعتبروهما متماثلين أو مستويين لسانيين متميزين ومختلفين.

فهو بذلك يرى أن كل كلام يجب أن يكون جملة، ذلك لأن الكلام يتألف من شكل نحوي ودلالي تام بغض النظر إذا كان ذلك التركيب بسيطا أو مركبا؛ أي مراعاة المسند والمسند إليه وتمام المعنى.[1]

ومن جهة أخرى ليست كل جملة ينبغي أن تكون كلاما، وذلك لأن الجملة يمكن أن تكون شكلا نحويا ودلاليا تاما أي كلام، ويمكن ألا تكون كذلك.

فمازن الوعر جعل الكلام أعم من الجملة، فإذا كانت شكلا نحويا دلاليا تاما كانت كلاما وإن اختلفت أصبحت جملة؛ أي يجب أن تكون مطابقة للقواعد النحوية، كذلك من حيث المعنى يجب وضوحه وإتمامه، ويوضح **الوعر** كلامه بإعطاء أمثلة:[2]

أ- من يدرس ← جملة.

ب- من يدرس ينجح ← كلام.

من خلال هذه الأمثلة نلحظ أن التركيب (أ) هو جملة فقط وليس كلام لأنه تركيب غير نحوي.

1- ينظر: نحو نظرية لسانية عربية، مازن الوعر، ص26.

2- المصدر نفسه، ص27.

أما التركيب (ب) فهو كلام لأنه يتألف من تركيب نحوي دلالي تام، وهو كذلك جملة.

مجمل القول **مازن الوعر** متأثر بالنحاة القدامى وخاصة **ابن هشام** الذي جعل تعريفه للكلام والجملة مطابقا لتعريفه.

تعريف التركيب عند كل من **مازن الوعر** و**ابن هشام الأنصاري**

عند مازن الوعر	عند ابن هشام
انطلق مازن الوعر في تعريفه للتركيب من خلال التمييز بين نمطين اثنين من التراكيب العربية. الأول: الكلام. الثاني: الجملة. الكلام: القول التام والمفيد والمستقل بنفسه، الذي هو الشكل النحوي والدلالي للغة... الجملة: العبارة اللغوية المنطوقة والتي يمكن أن تدل على معنى، وتكون بذلك كلاما، ويمكن ألا تكون كذلك.[1]	كذلك ابن هشام الذي عرف كلا من الكلام والجملة. الكلام: القول التام والمفيد؛ أي أنه شكل نحوي دلالي. الجملة: هي عبارة عن الفعل والفاعل؛ أي أن الجملة هي المسند والمسند إليه.[2]

بعد تقصينا لهذه التعريفات نخلص إلى أن **مازن الوعر** متأثر **بابن هشام الأنصاري** في تعريفاته، إذ أنه لم يختلف عن النحاة القدامى وإنما كان الاختلاف في المصطلح، فهو يطلق مصطلح (التركيب الكلامي) على التركيب على غرار القدامى الذين استعملوا مصطلح (الجملة) وهذا راجع كونه اهتم بالكلام على غير الجملة.

1- المصدر السابق، ص25.

2- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ص419.

- كذلك **مازن الوعر** جعل الكلام أعم من الجملة كما فعل **ابن هشام**.

- **ابن هشام** اشترط في الجملة العلاقة الإسنادية.

- كذلك كلا منهما اشترط الإفادة وتمام المعنى للكلام؛ أي شكل نحوي ودلالي.

- كل كلام جملة ولا العكس.

المبحث الثاني: التراكيب الأساسية للغة العربية عند مازن الوعر

1- أنواع التراكيب عند مازن الوعر:

بعد أن فصل **مازن الوعر** في تعريفه للتركيب، جعل أربعة أنواع للتراكيب العربية اتخذها من التصنيف اللساني للنحويين العرب القدامى، وهي: التركيب الاسمي، التركيب الفعلي، التركيب الظرفي والتركيب الشرطي.

1-1- التركيب الاسمي:

هو أي تركيب يبدأ بما كان النحويين العرب قد دعوه بالمسند إليه، أي الركن الأول من أركان الكلام والذي يمكن أن يكون إما جملة قائمة بذاتها أو مركبا اسميا، ويلحق عادة المسند إليه جملة يمكن أن تكون تركيبا فعليا أو تركيبا اسميا ذا خبر أو أن يكون مركبا اسميا فقط.

أما النوع الثاني من الكلام، بغض النظر عن نوع تركيبه، فقد دعاه العرب النحويون القدامى بالمسند؛ أي الفعل.

ثم يبين **مازن الوعر** حقيقية تسمية التركيب العربي اسميا عند العرب القدامى لا لأنه يبدأ باسم وإنما لأنه يبدأ بالمسند إليه (أي المبتدأ)، وكانت حجتهم في ذلك من خلال:

أن الركن الأول للتركيب العربي يمكن أن يكون أصنافا مختلفة؛ أي أن المسند إليه يمكن أن يكون جملة، مثالهم:[1]

تسمع بالمعيدي خير من أن تراه.

م.إ م

أي أنهم يرون أن الجملة تتكون من:

1- ينظر: نحو نظرية لسانية عربية حديثة، مازن الوعر، ص27.

تسمع بالمعيدي (مسند إليه) خير من أن تراه (مسند).

فطبقا لهذه التحليلات للعرب اللسانية، فإن أي تركيب له هذه الرتبة (م.إ، م) هو تركيبا اسميا، وهذا بالطبع يختلف عن التركيب ذي الرتبة (م، م.إ) والذي يعد تركيبا فعليا.

ومن هذا يتبين لنا أن الحقيقة الهامة للتركيب الاسمي هي أن رتبة الأول يجب أن تكون (م.إ) وهذا ما تمثله الأنواع الثلاثة للتراكيب الاسمية من خلال:

زيد شاعر ← مسند مفرد.

م.إ م

زيد أبوه شاعر ← مسند جملة اسمية.

م.إ م

زيد أحب ميا حبا جما ← مسند جملة فعلية.[1]

م.إ م

من خلال هذه الأنواع يتبين لنا أن **الوعر** ركز على المسند إليه الذي يعد الركن الأساسي لبيان التركيب، كما أنه لم يخالف القدامى في أفكارهم.

1-2- التركيب الفعلي:

هو كل تركيب يبدأ بالركن اللغوي (م) أي (مسند-فعل)، وبشكل عام فإن المسند غالبا ما يمثل الركن الفعلي، هذا الركن الفعلي يمكن أن يعمل على عنصر لغوي واحد أو عنصرين أو ثلاثة أو أربعة عناصر.

يتألف التركيب الفعلي عادة من الأركان اللغوية ذات الرتبة (مسند-مسند إليه) وهذا ما يبينه المثال:[2]

1- نحو نظرية لسانية عربية حديثة، مازن الوعر، ص27.

2- ينظر: المصدر نفسه، ص28.

جاء زيد

م م.إ

أي أن كل تركيب منظم وفق هذا المثال فهو تركيب فعلي، ولكن الركن التركيبي (المسند) يمكن أن يكون أشياء أخرى غير الفعل، إنه يمكن أن يكون اسم فاعل وهو يتمتع بالوظيفة نفسها التي يتمتع بها الفعل، كما يمكن أم يكون فعل صحيح أو فعل ناقص.

وهكذا فإن أي ركن تركيبي قادر على العمل على العناصر اللغوية يمكن أن يكون مسند بغض النظر عن طبيعة ذلك الركن التركيبي، وهذا ما تبينه الأمثلة التي استدل بها الباحث في شرحه:

ضارب هو عمر ← المسند اسم فاعل.

م م.إ

رحل زيد ← المسند فعل صحيح.

م م.إ

زيد كان شجاعا ← المسند فعل ناقص.[1]

م.إ م

من خلال هذه الأمثلة فإن التركيب الفعلي هو كل تركيب يبدأ بالمسند وليس بالضرورة أن يكون فعلا وإنما أن يكون قادرا على العمل على العناصر اللغوية.

1- ينظر: المصدر السابق، ص28.

1-3- التركيب الظرفي:

هو ذلك التركيب الذي يتألف من (المسند والمسند إليه)، وقد اهتم به النحويون العرب القدامى، ويمكن للمسند أن يكون إما مركب الجار والمجرور أو مركب ظرفي.

ثم يشرح **الوعر** هذا التعريف ببيان أنه يحذف الفعل وفاعله ويبدلا بمركب الجار والمجرور أو بمركب ظرفي،[1] واستدل في ذلك برأي **ابن بعيش** وهي أن التركيب يحوي الفعل يكون أو يستقر.[2]

ويبين التركيب الظرفي في المثالين:

أ- زيد في الدار

م.إ م

ب- زيد (يكون هو) في الدار

م.إ م

ج- زيد (كان هو) في الدار.[3]

م.إ م

ويشرح **ابن يعيش** هذه الأمثلة من خلال بيان أن الخبر إذا وقع ظرفا أو جارا ومجرورا، فإننا لا نعني بالظرف الخبر على الحقيقة، لأن في المثال الدار ليست من زيد في شيء وإنما الظرف معمول للخبر ونائب عنه وتقديره هو جاء في المثال (ب-ج).[4]

1- ينظر: المصدر السابق، ص30.

2- شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، ط1975، م1، ص90.

3- نحو نظرية لسانية عربية حديثة، مازن الوعر، ص30.

4- شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، ص90.

فمن خلال هذه الأمثلة يتضح لنا أن الفعل يكون وفاعله يجب أن يحذف من البنية السطحية على الرغم من وجودهما في البنية العميقة.

إذن فهذه التراكيب تدخل ضمن التراكيب الاسمية، وهذا ما بينه النحاة القدامى.

1-4- التركيب الشرطي:

انتبه **الوعر** إلى تركيب أخر عربي شرحه النحويون العرب القدامى وهو التركيب الشرطي، والذي يتألف من تركيبين اثنين يعملان كتركيب واحد يتمثل في المعادلة التالية:

(إذا /ج1..... إذن /ج2) فهو تركيب شرطي مثال:[1]

إذا أنت أكرمت الكريم	ملكته
ج1	ج2
وإذا أنت أكرمت اللئيم	تمردا
ج1	ج2

إذن يمكن القول بأن التركيب الشرطي يتكون من جملة الشرط وجملة الجواب للشرط، وهو تركيب فرعي من التراكيب الأخرى.

2- طبيعة أركان التراكيب الكلامية كصغرى وكبرى:

لقد حلل النحويون العرب الكلام من وجهة نظر أخرى، فقد درسوا ما إذا كان التركيب كبيرا (معقدا) أو صغيرا (بسيطا)، ومن هذا فقد استدل **مازن الوعر**

1- نحو نظرية لسانية عربية حديثة، مازن الوعر، ص31.

بأفكار **ابن هشام** الذي يعتبر أول نحوي قسم الكلام العربي إلى نوعين اثنين، يدعى النوع الأول الجملة الكبرى، ويدعى النوع الثاني الجملة الصغرى.[1]

2-1- الجملة الكبرى:

يشرح **الوعر** هذه الجملة من خلال رأي **ابن هشام** الذي يعتبر الجملة الكبرى أية جملة موسعة تتألف من أكثر من جملة واحدة.[2]

هذا يعني أن الجملة الكبرى يمكن أن تكون جملة اسمية يتألف تركيبها من المسند إليه كمبتدأ والمسند كخبر الذي يمكن أن يكون إما جملة كونية أو جملة فعلية.

ويمكن أيضا أن تكون الجملة الكبرى جملة فعلية تتألف من تركيبين فعليين اثنين كما هو موضح في الأمثلة:

أ- زيد أبوه شاعر — زيد أبوه شاعر
جملة صغرى — جملة كبرى

ب- هند تغني شعرا — هند تغني شعرا
جملة صغرى — جملة كبرى

ج- أصبح الوزير اللقيط يكتب شعرا — أصبح الوزير اللقيط يكتب شعرا[3]
جملة صغرى — جملة كبرى

فمن خلال هذه الأمثلة يتوضح لنا أن الجملة الكبرى خبرها هو جملة صغرى، ويكون إما جملة كونية أو جملة فعلية؛ أي أن الجملة الكبرى إما:

1- ينظر: شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، ص90.
2- المرجع نفسه، ص90.
3- ينظر: نحو نظرية لسانية عربية حديثة، مازن الوعر، ص33.

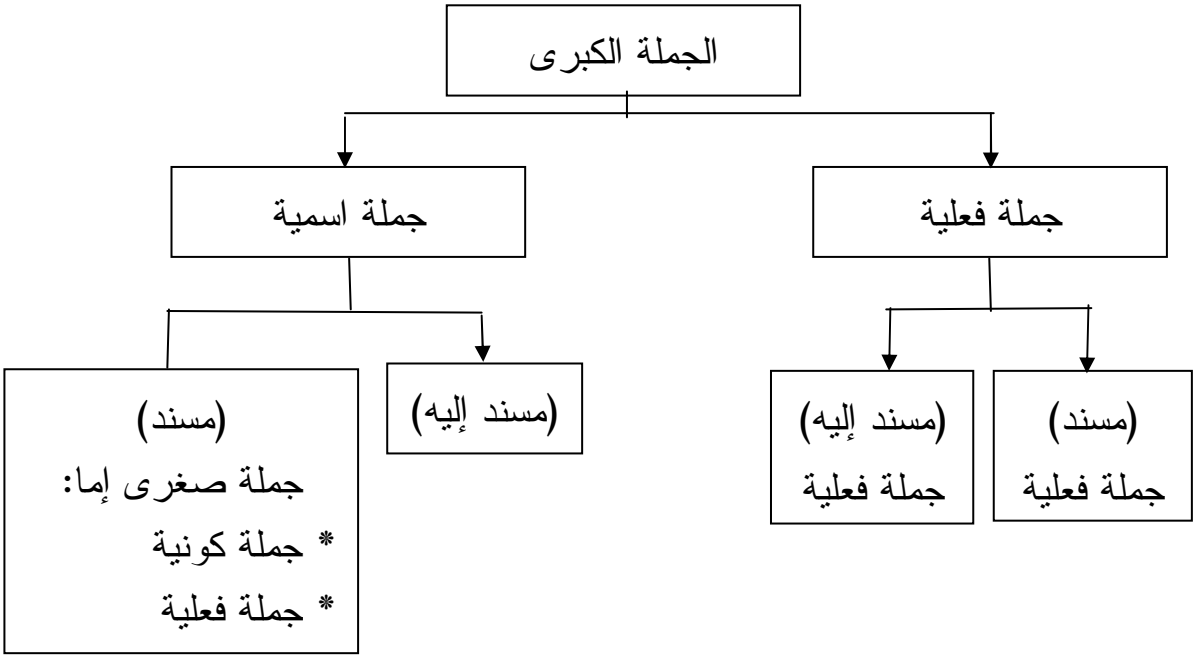

2-2- الجملة الصغرى

استدل **مازن الوعر** بتعريف **ابن هشام** والذي يعرفها بأنها: "أية جملة صغيرة وبسيطة".[1]

فالجملة الصغرى هي أقل من الجملة الكبرى ويورد **مازن الوعر** أمثلة للتوضيح:[2]

أ- أبوه شاعر (جملة صغرى).

ب- تغني هند شعرا (جملة صغرى).

ج- يكتب الوزير اللقيط شعرا (جملة صغرى).

من هذه الأمثلة يتضح أن الجملة الصغرى هي جزء من الجملة الكبرى أي:

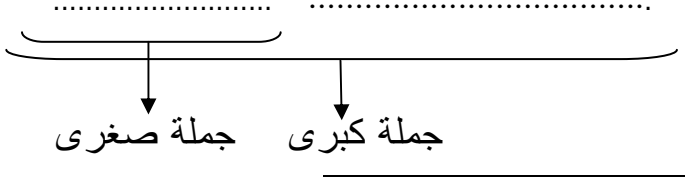

1- شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، ص90.

2- نحو نظرية لسانية عربية حديثة، مازن الوعر، ص34.

من خلال هذه الأنواع والتقسيمات، نلاحظ أن **الوعر** لم يخرج عن تقسيمات النحويين القدامى وهو متأثر بهم وخاصة **ابن هشام** الذي كان كدليل لتقديم بعض التعريفات وشرحها.

3- الوجوه النحوية والدلالية للتراكيب العربية:

شرح الباحث هذه الوجوه النحوية والدلالية للتراكيب العربية وفقا للرؤية التي جاء بها النحويون والبلاغيون المتقدمون، فكانت البداية مع:

3-1- الوجوه النحوية:

إذ يعتبر الإسناد الحجر الأساسي في النظرية العربية اللسانية للبنى التركيبية، فهناك علاقات إسنادية بين المكونات التالية: المسند (م) والمسند إليه (م.إ) والفضلة (ف)؛ أي تلك الزيادة النحوية والدلالية على العلاقة الإسنادية التي يتألف منها الكلام العربي، وعليه يرى الباحث أن العلاقة بين هذه المكونات يعطي ما يسمى بالإسناد (إس)، وهذا ما أشار إليه النحاة العرب أمثال **سيبويه** و**ابن يعيش**،[1] كون الإسناد أهم علاقة تقوم بربط العناصر اللغوية في الجملة العربية.[2] وما زاد في الإسناد؛ أي المسند والمسند إليه يعتبر فضلة (ف)، وهذا لا يعني في نظر **مازن الوعر** أن مفهوم الفضلة يمكن الاستغناء عنه تماما داخل التراكيب العربية، كونه يعتبرها جد هامة في العمليات النحوية المعينة مثل: الأدوات (الاستفهام والنفي)، ولكن على أنها جزء من الوحدة اللغوية التي تربط بين (م) و(م.إ).

1- ينظر: المصدر السابق، ص38-39-40.

2- ينظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، مصطفى حميدة، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، الجيزة، مصر، د ط، 1997، ص164.

كذلك يمكن الإشارة هنا أنه يوجد نمطين من بنية الجملة العربية وهما جملة الفعل والفاعل مثل:

أ- جاء الولد.
(م) (م.إ)

ب- جاء الولدان.

ج- جاء الأولاد.[1]

من هنا نلحظ عدم مطابقة المسند (الفعل) مع المسند إليه (الفاعل) في التثنية والجمع، أما النمط الثاني فهو جملة المبتدأ والخبر التي تتألف بنيتها من كلمتين (المبتدأ) المسند إليه و(الخبر) هو المسند، ويربط بينهما إسناد الذي يتجلى بضرورة مطابقة المسند (الخبر) مع المسند إليه (المبتدأ) في الإفراد والتثنية والجمع وكذلك في التأنيث والتذكير، مثال:[2]

البيت كبير، الغرفة صغيرة، الطلاب مجتهدون.

البيتان كبيران، الغرفتان صغيرتان، الطالبات مجتهدات.

ثم بين **مازن الوعر** أن النحويين العرب القدامى قد حللوا التراكيب العربية من وجهة نظر علائقية أو ذلك لطبيعة العامل والمعمول.

إن المفهوم المهم والحاسم في النظرية اللسانية العربية هو مفهوم العامل والمعمول؛ أي عامل معين مثل: الأداة والعنصر المعمول عليه مثل الاسم أو الفعل.

1- ينظر: النظرية النحوية العربية الحديثة، جعفر دك الباب، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، د ط، 1996، ص145.
2- ينظر: المرجع نفسه، ص146.

إن العامل والمعمول يعتبران وحدة لسانية واحدة لا يمكن تجزئتها، وهكذا فإذا لم يكن العنصر المعمول عليه ضميرا ظاهرا، فإنه يجب أن يكون ضميرا مستترا، وطبقا لهذه الوجهة اللسانية فقد افترض النحويون العرب القدامى أنه إذا كان هناك تركيب معين يتألف من ركن لغوي واحد أي الفعل، فإن العنصر المعمول فيه ضمير مستتر كما هو الحال في المثال:[1]

أكل = العنصر المعمول عليه ضمير مستتر Ø

م

عامل

3-2- الوجوه الدلالية:

هي نتاج العلاقة التركيبية بين المسند والمسند إليه (إسناد)، وبالتالي أن الإسناد يقبل أركانا إضافية نحوية ودلالية تتمثل في الفضلة (ف) والأدوات (الاستفهام والنفي)، شريطة أن يحافظ كل ركن على رتبته في التركيب.[2]

[م ..... م.إليه ..... ف]

[م.إليه ..... م ..... ف]

ولقد ذكر الباحث بأن مصطلح رتبة الكلمة في التركيب اللغوي مصطلح غامض إلى حد ما، ويعود ذلك إلى رتبة الكلمات في العبارة ورتبة الوحدات الكلماتية المتعددة داخل الجملة الواحدة.

إذ بيَّن بأنه تنبه الباحثون اللسانيين إلى أن اللغات تختلف في رتبة الكلمات، وأن هناك صيغ أساسية مفضلة في كل لغة من اللغات، فهناك من استخدم الرتبة: فعل – فاعل- مفعول به كالإنجليزية والعربية.

1- ينظر: نحو نظرية لسانية عربية حديثة، مازن الوعر، ص42.

2- المصدر نفسه، ص43.

وهناك من يستخدم: فاعل – مفعول به–فعل (كاليابانية) وغيرها... ومن بين العلماء الذين عالجوا هذه القضية علماء البلاغة، وعلى رأسهم العالم الجليل **عبد القاهر الجرجاني** الذي شرح الظاهرة التركيبية لعملية التقديم والتأخير للأركان اللغوية سواء كان ذلك على يمين الفعل أم على يساره، مقترحا نوعين اثنين لتقديم الأركان اللغوية في التركيب الأساسي، دعا الأول تقديم على نية التأخير، والثاني تقديم لا على نية التأخير، ويضرب الوعر لذلك أمثلة:[1]

تقديم على نية التأخير:

أ- ضرب زيدٌ عمراً.

ب- ضرب عمراً زيدٌ

تقديم لا على نية التأخير:

أ- ضرب عمرُو زيداً

ب- زيدٌ ضربه عمرُو

إن تقديم الأركان اللغوية سواء أكان ذلك التقديم على نية التأخير أو لا على نية التأخير، فإن هذا يعكس لنا حقيقة مفادها أن التراكيب اللغوية لها بنية واحدة، كذلك أن الركن اللغوي المقدم في كلتا الحالتين سيكون من أجل الاهتمام أو العناية والقصد.

إن كل هذه الأركان المقدمة على التراكيب والتي لها بنية دلالية واحدة، قد أشار إليها **ابن جني** الذي اعتبر التركيب الفعلي والتركيب الاسمي متماثلين دلاليا على الرغم من اختلافهما نحويا، ذلك لأن المسند إليه مقدم على المسند للاهتمام والعناية، ويضرب **ابن جني** أمثلة لذلك:

1- نحو نظرية لسانية عربية حديثة، مازن الوعر، ص43-44.

أ- قام زيد ← جملة فعلية
(م) (م.إ)

ب- زيد قام ← جملة اسمية[1]
(م.إ) (م)

ففي المثال (أ) المسند إليه (الفاعل) هو على يسار الفعل، أما في المثال (ب) المسند إليه هو على يمين الفعل، ولكن من الناحية الدلالية فإن للتركيب معنى عاما واحدا.

من هنا يستخلص الباحث أن النحويين العرب ميزوا بين اثنين من التراكيب العربية:[2]

الأول التركيب الدلالي العام: تراكيب نحوية دلالية مختلفة تمثل تركيبا عاما واحدا.

الثاني التركيب الدلالي الخاص: هناك تراكيب دلالية مختلفة تولد وظائف دلالية محددة.

خلاصة القول نصل إلى أن جمهور النحاة العرب افترضوا ثلاثة أركان لغوية في النظرية اللسانية العربية وهي:

المسند إليه: مبتدأ أو فاعل.

المسند: خبر أو فعل.

الفضلة: وهي الزيادة النحوية والدلالية، وأن العلاقة التي تربط الأركان الثلاثة تدعى (علاقة إسناد).

1- ينظر: المصدر السابق، ص44-45.

2- ينظر: المصدر نفسه، ص45-46-47.

أي: (م – م.إ = تركيبا لازما).

(م – م.إ – ف = تركيبا متعديا).

4- التراكيب الأساسية للغة العربية عند مازن الوعر:

أراد **مازن الوعر** أن يشرح ويحلل التراكيب الأساسية وفق المنهج التوليدي التحويلي كونها تراكيب تقترب من مفهوم التركيب الأساسي المشترك بين معظم اللغات الإنسانية.

حيث عُرفت المدرسة التوليدية التحويلية الجملة الأساسية (الجملة، النواة) أنها ذلك التركيب الذي يجب أن يكون:[1]

- بسيطا.
- تاما.
- خبريا (غير طلبي).

فإذا اتصف كل تركيب أساسي بهذه الخصائص والصفات يسميه **نعوم تشومسكي** بالجملة النواة كما هو الحال في المثال الآتي: فتح الرجل النافذة.

وقبل البدء في تحليل هذه التراكيب يبين **مازن الوعر** أن جمهور النحاة العرب قد افترضوا أن هناك تركيبين أساسيين في اللغة العربية هما: التركيب الاسمي والتركيب الفعلي، وقد اعتبروا التركيب الظرفي تركيبا اسميا وكما اعتبروا التركيب الشرطي تركيبا فعليا على الرغم من أنه تركيب مؤلف من أكثر من جملة واحدة.[2]

1- ينظر: قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديثة، مازن الوعر، دار طلاس، دمشق، سوريا، ط1، 1998، ص43.

2- نحو نظرية لسانية عربية حديثة، مازن الوعر، ص21.

وهكذا فإن اللغة العربية تتألف من تركيبين أساسيين هما التركيب الاسمي والتركيب الفعلي مع وجود ضوابط تحكم هذين التركيبين.

التركيب الفعلي (مسند – مسند إليه).

التركيب الاسمي (مسند إليه – مسند).

ولقد اعتمد التصنيف النظري للتراكيب في النظرية العربية على طبيعة الأركان اللغوية، فإذا جاء المسند إليه قبل المسند، فإن التركيب سيكون اسميا، وإذا جاء المسند إليه بعد المسند، فإن التركيب سيكون فعليا.[1]

انطلق **مازن الوعر** من شرح التراكيب الأساسية للغة العربية، تلك التراكيب التي تتدرج تحت ما يلي:

(أ) التراكيب الفعلية = (م – م.إ – ف).

(ب) التراكيب الاسمية = (م.إ – م – ف).

من أجل تحليلها لمعرفة التمثيلات السطحية والعميقة لهذه التراكيب، ثم معرفة القواعد التحويلية الحرة، التي تعمل على الأركان اللغوية في هذه التراكيب، معتمدا على النظرية العربية التي وضعها العرب القدماء، وعلى النظرية الدلالية التوليدية التي وضعها عالم الدلاليات الأمريكي **كوك**، وعلى نظرية القواعد التوليدية والتحويلية التي وضعها عالم اللسانيات الأمريكي **تشومسكي**.[2]

ثم انتقل الباحث ليبين الإطار المنهجي الذي اتكأ عليه في تحليله، وهذا يعود أساسا إلى اختلاف النظريات التي يأخذ بها كل باحث، بعدها أكد أن المناهج

1- المصدر السابق، ص21.

2- المصدر نفسه، ص91.

اللسانية تختلف من باحث لساني إلى باحث لساني آخر، كون المنهج النظري للتراكيب العربية واجه فرضيات مختلفة.

يرى **مازن الوعر** أن المناهج اللسانية التي تناولت التراكيب الأساسية وقواعدها في اللغة العربية تأتي من مصدرين لسانيين اثنين:

الأول: كان قد وضعها الباحثون اللسانيين الغربيين الذين فهموا المنهج اللساني التحليلي للتراكيب العربية من وجهة نظرهم اللسانية الحديثة.

أما الثاني: فقد وضعها الباحثون اللسانيين العرب الذين فهموا التراكيب العربية من خلال منهج لساني غربي حديث.

ثم انتقل **الوعر** ليتحدث عن المشكلة الموجودة في كلا المنهجين التحليليين، أن هؤلاء الباحثين قد تناولوا التراكيب العربية من وجهة نظر نحوية وتركيبية، ولم يتناولوها إلا بشكل طفيف وقليل من وجهة نظر دلالية، والنتيجة التي توصل إليها **مازن الوعر** هي أن مثل هذه التحاليل اللسانية هي تحاليل غير كافية وغير دقيقة لشرح وتبيين الوجوه الدلالية للتراكيب العربية، وبالتالي سيطرة الجانب الشكلي على الجانب الدلالي لهذه التراكيب الأساسية للغة العربية.[1]

يرى **مازن الوعر** أن الباحثين اللسانيين الأمريكيين **سنو** (1965) و**كلين** (1966) و**لويكوتش** (1967) ثم الباحث اللساني العربي **عوض** (1973) يعتقدون بأن بنية التركيب العربي الأساسي يتألف من القاعدة الآتية:[2]

$$S \longrightarrow \begin{cases} N_P + V_P \\ N_P + P_{red} \end{cases}$$

1- ينظر: نحو نظرية لسانية عربية حديثة، مازن الوعر، ص92.

2- ينظر: المصدر نفسه، ص92.

وهناك باحثون لسانيون آخرون فهموا بنية التركيب العربي فهما مختلفا، فالباحثان اللسانيان الغربيان **آنشن** و**شرابير** (1968) يعتقدان بأن بنية التركيب العربي تتألف من القاعدة الآتية:

$$S \rightarrow V_P + N_P$$

أما الباحث اللساني اللبناني **يوسف عون** (1979) فقد اقترح بأننا نستطيع أن نفهم بنية التركيب الأساسي في اللغة العربية، أو بشكل عام في اللغات ذات الرتبة (فعل– فاعل – مفعول به) على أنها تتألف من تركيب مسطح يتولد من خلال هذه القاعدة:

$$S \rightarrow INFL - V - SUBJ - OBJ$$

وهناك بعض اللسانيين العرب المعاصرين الذين لم يأخذوا بالقواعد المذكورة، فالباحث اللساني العراقي **مرتضى باقر** (1980) حاول أن يطبق نظرية عالم الدلاليات الأمريكي **جاكندوف** على التراكيب الأساسية في اللغة العربية، وقد اتبع مثل هذا التطبيق للقاعدة الآتية:[1]

$$V \rightarrow V_1 - N_m - (N_m) - (P_m)$$

لكن **مازن الوعر** يرى أن أحدث منهج اللساني للتراكيب العربية هو ذلك المنهج الذي أخذ به الباحث اللساني المغربي **عبد القادر الفاسي الفهري** (1981)، فقد حاول الباحث **الفاسي الفهري** أن يأخذ المنهج اللساني المعروف بالقواعد الوظيفية والمعجمية، والتي كانت قد وصفته الباحثة اللسانية الأمريكية **برزنن** (1976–1982) ويطبقه على التراكيب الأساسية في اللغة العربية:

$$S \rightarrow V - N_P - N_P$$

$$\uparrow = \downarrow (\downarrow SUBJ) = \downarrow (\downarrow OBJ) = \downarrow$$

1– المصدر السابق، ص94.

فقد تنبه الباحث **مازن الوعر** إلى مثل هذه المناهج اللسانية للتراكيب العربية اهتمت ببعض المواد العربية مثل (المركب الفعلي والمركب الاسمي)، ولكنها لم تراع مواد عربية مثل (اسم الفاعل واسم المفعول...)، من هنا فإني سأعرض الافتراضات النحوية والدلالية للبنية العميقة أو المقدرة للتركيب العربي، مستخدما المنهج اللساني العربي الذي وضعه العرب القدماء، إضافة إلى ذلك سوف أحاول دمج هذا المنهج اللساني العربي بالمنهج الدلالي التصنيفي الذي وضعه عالم الدلاليات الأمريكي **ولتروك** (1979) وبالمنهج التوليدي التحويلي الذي وضعه عالم اللسانيات الأمريكي **تشومسكي** (1979-1981) وذلك من أجل وصف التراكيب العربية وشرحها نحويا ودلاليا.[1]

فالجديد الذي جاء به **مازن الوعر** في عمله تمثل في مزاوجته بين الافتراضات النحوية والدلالية للبنية العميقة للتركيب العربي، مستخدما المنهج اللساني العربي القديم ودمجه بالمنهج الدلالي والمنهج التوليدي التحويلي، وبالتالي فقد اهتم بالجانبين النحوي والدلالي من أجل وصف التراكيب العربية وشرحها.

ثم يذهب **مازن الوعر** ليذكرنا بأن التركيب العربي يتألف من ثلاثة أركان لغوية، يدعى الركن الأساسي الأول بالمسند (م) يخبر الجملة أو ما يسمى بالمحمول، أما الركن الثاني فيدعى بالمسند إليه (م.إ) أو ما يسمى الموضوع؛ أي الفاعل أو المبتدأ، وأخيرا يدعى الركن اللغوي الثالث بالفضلة (ف)؛ أي كل ما هو ليس مسندا (م) ولا مسند إليه (م.إ).

إن الرابط بين هذه الأركان الثلاثة يدعى بالإسناد (إس)؛ أي العلاقة الإسنادية بين الأركان الثلاثة، إن المستوى اللساني (إس) يحكم من خلال مستوى لساني أعلى يدعى الكلام (ك)، إضافة إلى ركن آخر يمكنه أن يحول التركيب

1- المصدر السابق، ص95.

الأساسي إلى تراكيب مشتقة جديدة، يدعى هذا الركن الجديد بالأداة (أد) مثل: أداة الاستفهام، أداة النفي، أداة الشرط...[1]

الباحث اعتمد عند وصفه البنية العميقة (المقدرة) للتركيب العربي على الأدوار الدلالية التي اقترحها عالم الدلاليات **ولتر كوك** في منهجه الدلالي؛ أي:[2]

أ- فاعل = فا

ب- مجرب = مج

ج- مستفيد = مس

د- مكان = مك

ه- موضوع = مو

كما أنه استخدم الحركات الإعرابية الثلاث في وصفه للبنية العميقة للتركيب العربي؛ أي:

أ- الرفع ب- النصب ج- الجر.

فمازن الوعر يرى أنه إذا طبقنا هذا المنهج اللساني الحديث على التراكيب الأساسية في اللغة العربية، فإننا سنفهم البنية العميقة والسطحية لهذا التركيب كما أورده في الأمثلة:[3]

1- ينظر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة، مازن الوعر، ص94.

2- ينظر: المصدر نفسه، ص92-93.

3- المصدر نفسه، ص93.

1- ضرب الموسيان العيسيين

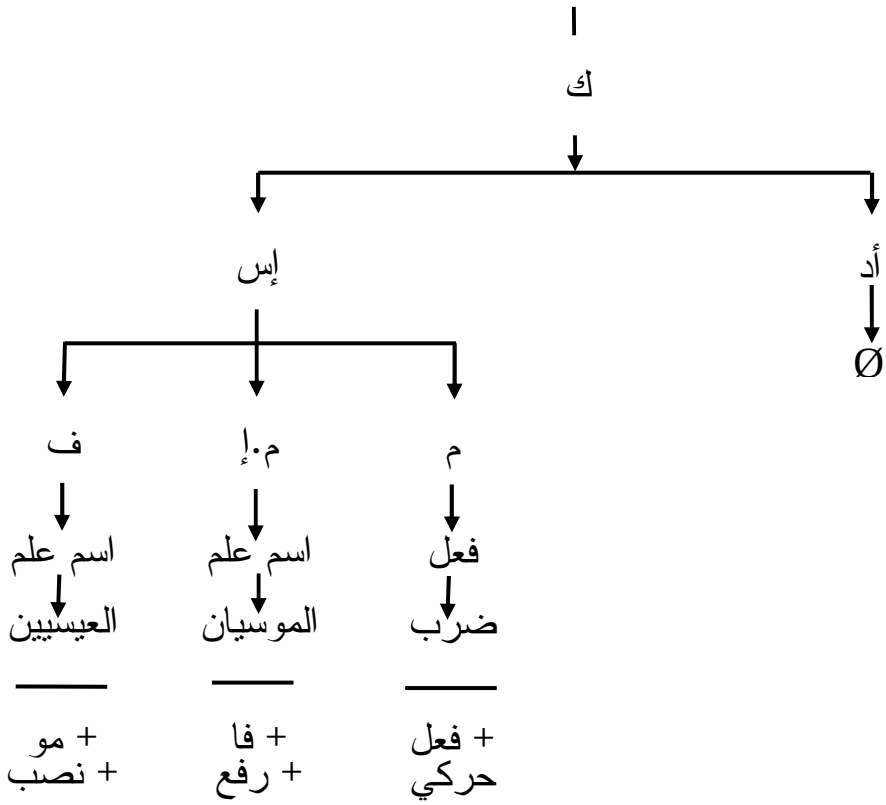

2- أضارب موسى عيسى

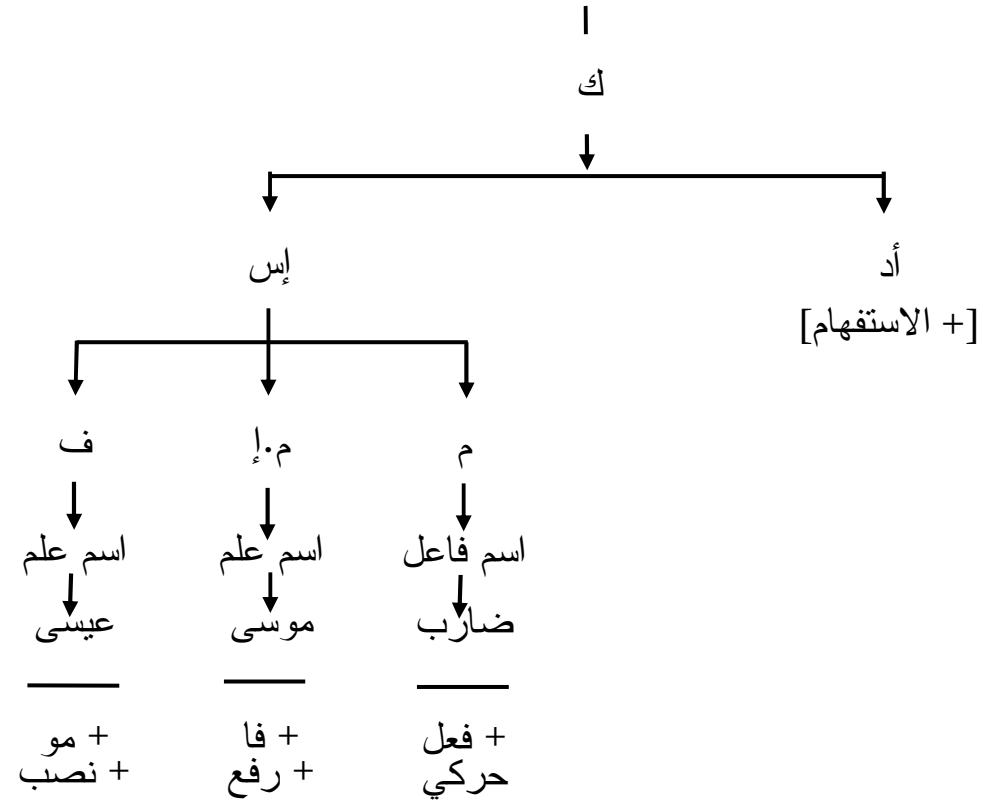

إذن يذهب **الوعر** إلى أن (م) في المثال الأول هو فعل، ولكنه اسم فاعل مشتق من الفعل في المثال الثاني، وهذا يعني أن اسم الفاعل يستطيع أن يعمل بالضبط عمل فعله، أي أنه يحل محل الفعل، ويعمل عمله النحوي والدلالي، فهو يعمل على (م.إ)، وعلى الـ(ف) كما هو الحال في المثال الثاني.

فما تناوله **الوعر** في المثال الثاني يعتبر من المشتقات الكثيرة في اللغة العربية التي يمكن أن تعمل عمل الفعل من الناحية الدلالية والنحوية، إذ تظهر اللغة العربية ثلاثة مشتقات يمكن أن تعمل عمل أفعالها: اسم الفاعل الذي يحدث في التركيب المبني للمعلوم، الصفة المشبهة باسم الفاعل، والذي يحدث في موضع الصفة، من أجل وصف الاسم الذي قبل الصفة، وقدم **الوعر** مجموعة ثنائية للمركب المعجمي في اللغة العربية:[1]

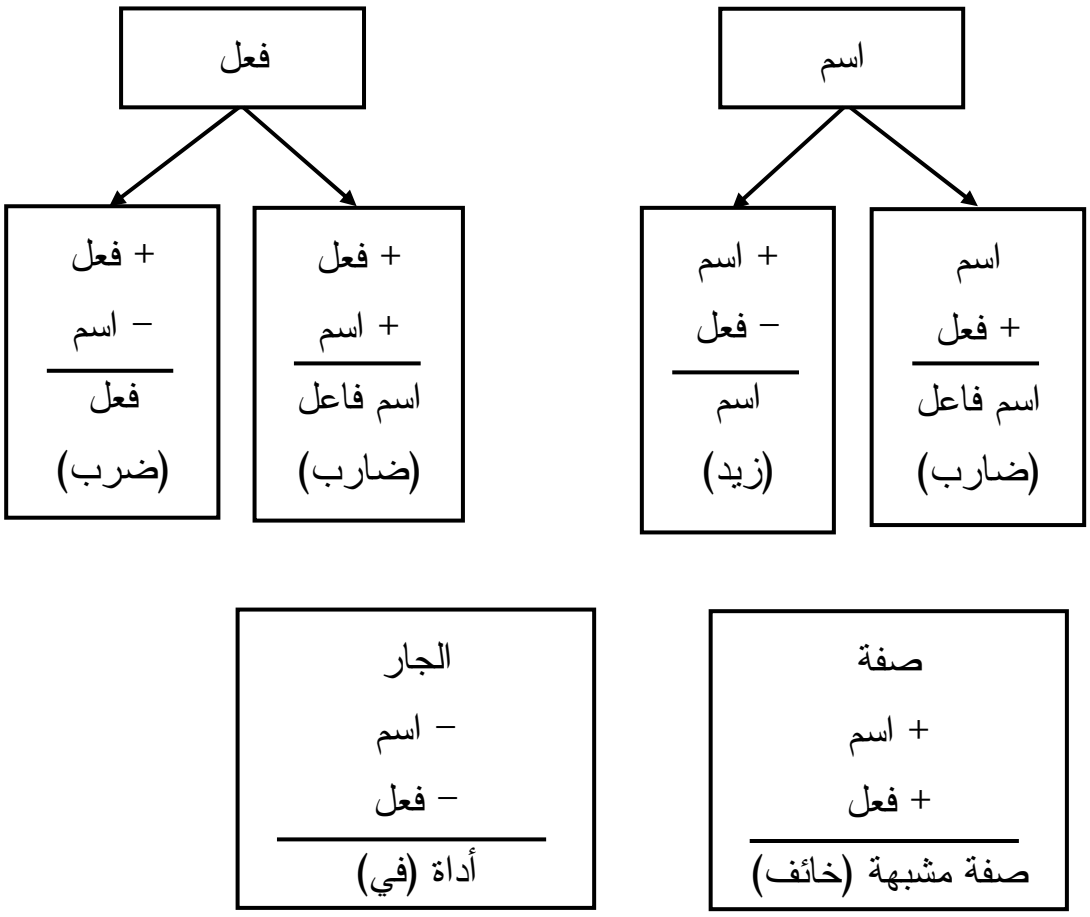

1– ينظر: نحو نظرية لسانية عربية حديثة، مازن الوعر، ص96.

إذ يرى **مازن الوعر** إذا أردنا أن نصوغ قواعد توليدية معتمدة على هذه المشتقات، فإنه لابد من القواعد الآتية التي تولد التراكيب الأساسية في اللغة العربية:[1]

ك ← أد إس

إس ← م – م.إ – ف

م.إ – م – ف

م.إ ← جملة

اسم فاعل

ركن اسمي

أد ← استفهام

نفي

شرط

ف ← جملة

ركن اسمي

موصوف وصفة

جار ومجرور

ظرف

م ← جملة

فعل

اسم فاعل

ركن اسمي

صفة

1- المصدر السابق، ص98-99.

جار ومجرور
ظرف

من هنا فصاعدا اعتبر **الوعر** أن مفهوم الأداة (أد) مفهوم خارج عن نطاق الأركان اللغوية التي يحكمها الإسناد في التركيب العربي، لأنها لا تستطيع أن تؤثر على المستوى اللساني المشجر (إس)، وبالتالي فهو يرى أن الأداة لا تحكم من قبل الإسناد الذي يحكم التراكيب، بل تحكم في مستوى آخر يدعى بالكلام، مثال:[1]

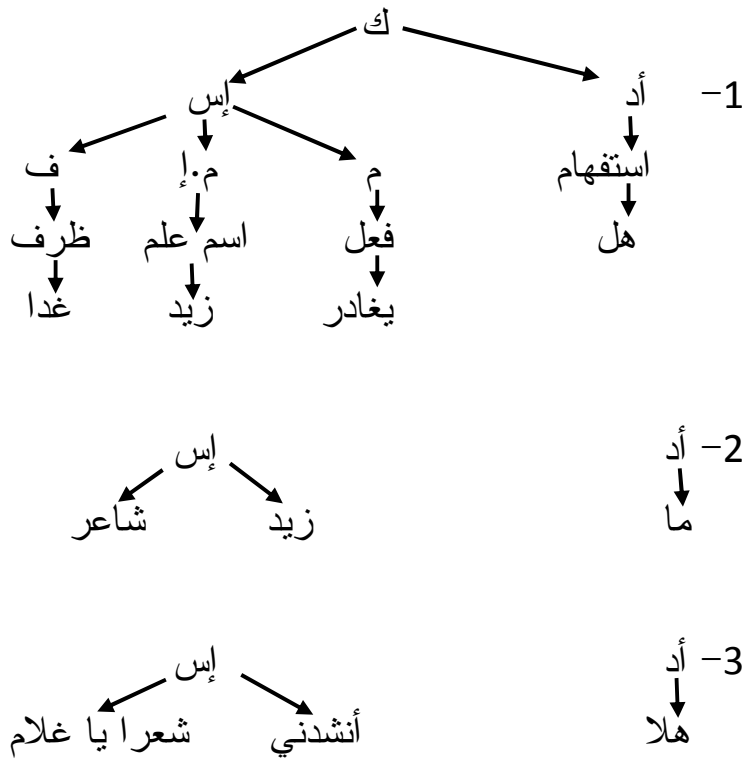

يلاحظ **مازن الوعر** أن التراكيب الاسمية (إس) والتراكيب الفعلية (إس) تتألف من الأدوات (أد)، التي تجاور المستوى اللساني المشجر (إس) وكلا منهما يحكم من قبل مستوى لساني مشجر آخر هو الـ(ك)، ولكن هذه الأداة (أد) لا

1- نحو نظرية لسانية عربية حديثة، مازن الوعر، ص100-101.

تجاور أبدا الأركان اللغوية التي يحكمها المستوى اللساني المشجر (إس)، وذلك لأن الأركان اللغوية الأساسية المتجاورة والتي يحكمها الـ(إس) إنما هي الـ(م) والـ(م.إ) والـ(ف).

وعليه فالمستوى اللساني المشجر (إد) هو ركن نحوي يجاور المستوى اللساني (إس)، إن المستويين اللسانيين المشجرين (أد) و(إس) يحكمان من مستوى لساني أعلى ينظم العلاقات اللغوية في البنية العميقة، ألا وهو المستوى اللساني المشجر (ك).[1]

إن البنى العميقة يمكن أن تتضح في الشجرة، مثال:[2]

1- أ أبو النواس شاعر؟

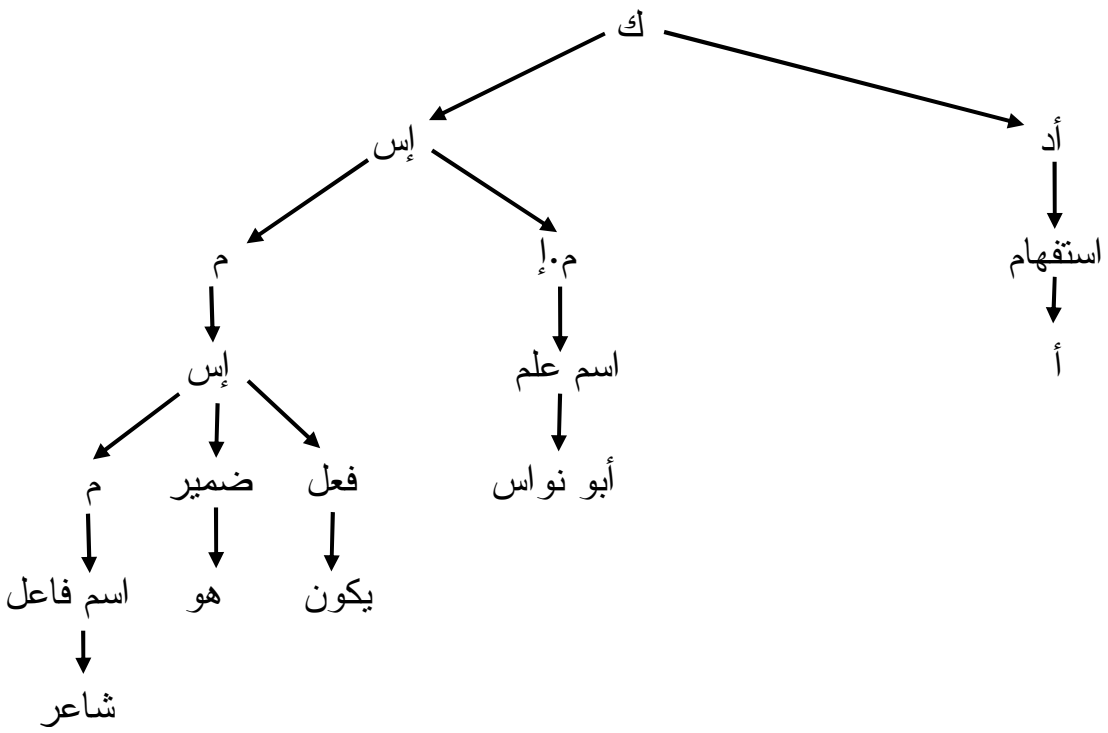

1- نحو نظرية لسانية عربية حديثة، مازن الوعر، ص102-103.

2- المصدر نفسه، ص103.

وحتى يزيدنا الباحث توضيحا للفرضية الجديدة التي اعتمدها في هذه الدراسة، وذلك من خلال التراكيب الاسمية والفعلية الآتية.[1]

1- أهجا تأبط شرا جار الله؟

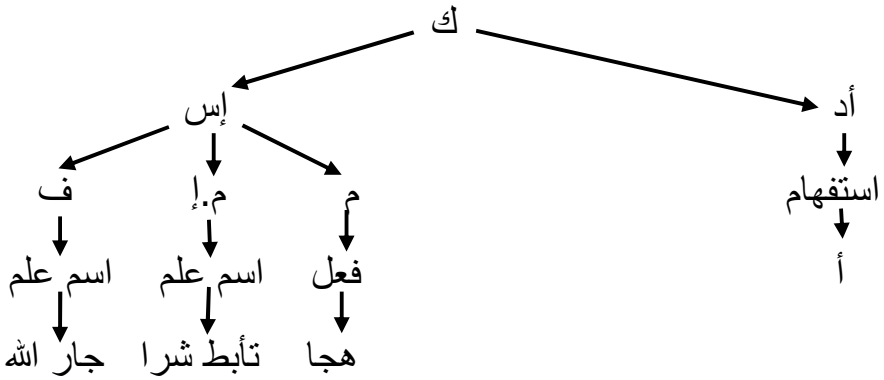

2- أ الخنساء أخوها صخر؟

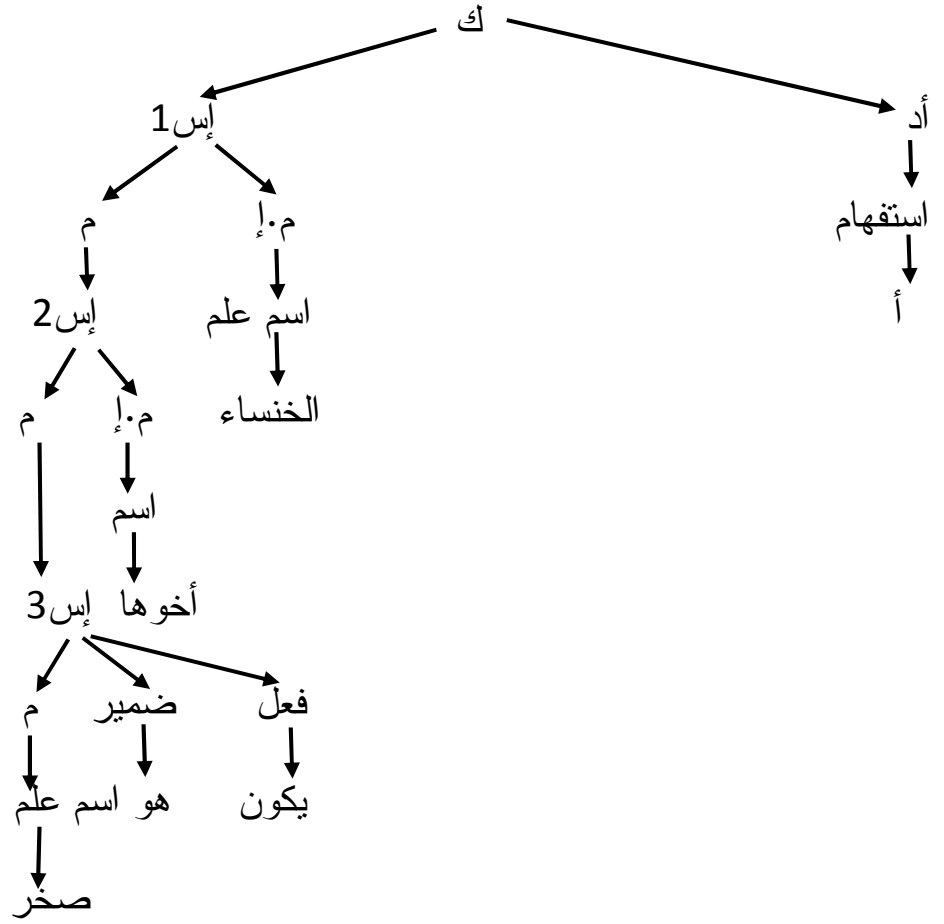

1- المصدر السابق، ص104.

فمازن الوعر هنا يرى أن عجزة الأداة (أد) في البنيتين السابقين وهي خارجة عن حكم الإسناد الذي يحكم الأركان التركيبية (م – م.إ – ف)، أما الأداة فهي محكومة من طرف مستوى آخر يدعى الكلام (ك) الذي بدوره يحكم الإسناد، بالإضافة إلى أن الأداة تشبه ما أسماه **تشومسكي** بـ: COMP = Complementizer والذي يحكمه (S') والتي بدورها تحكم الـ(S) أيضا.[1]

إن التشابه بين النظرية اللسانية ونظرية القواعد التوليدية التحويلية يمكن أن تبين من خلال:[2]

1- كيف ضرب زيد عمراً؟

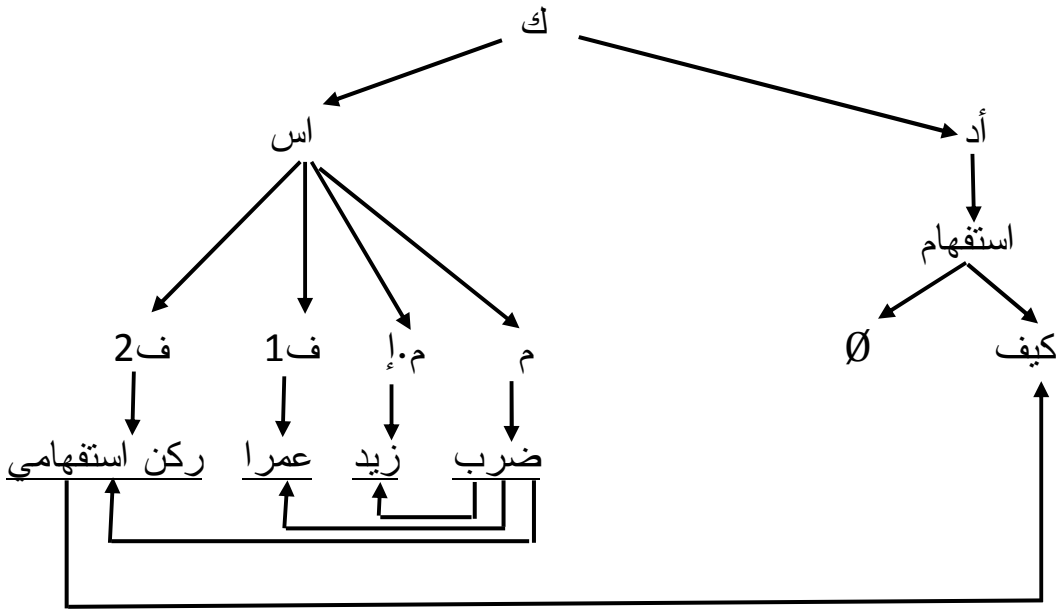

1- نحو نظرية لسانية عربية حديثة، مازن الوعر، ص104-105.

2- المصدر نفسه، ص222. وينظر: دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، مازن الوعر، دار المتنبي للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، ط1، 2001، ص120.

How did Zayad hit Amr ?

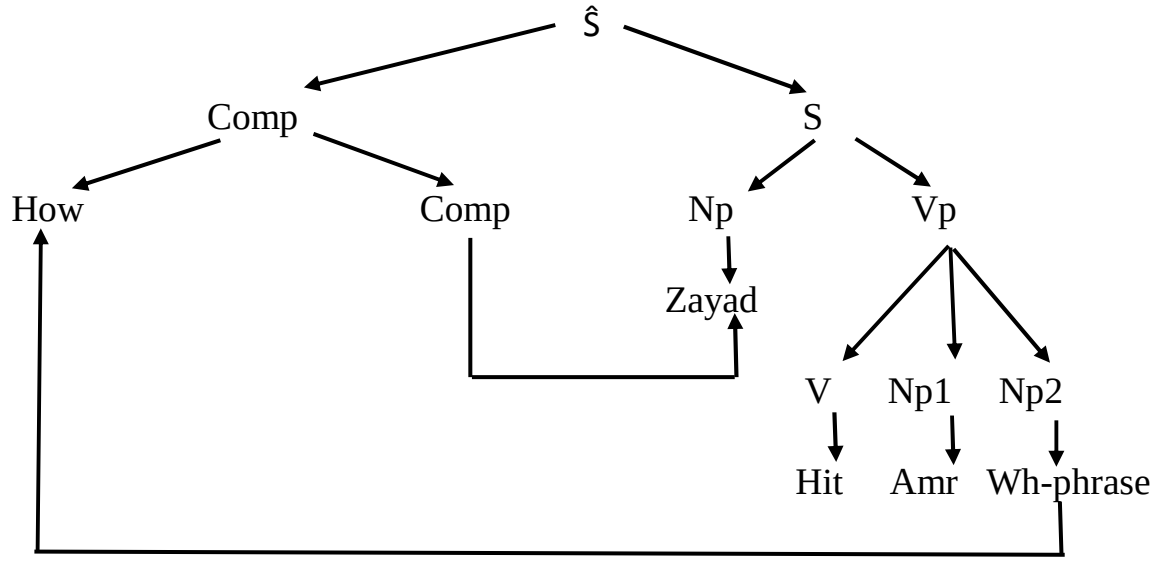

كما هو ممثل في المثالين فإن البنيتين العميقتين العربية والغربية تمثلان مفهوما تجريديا واحدا يمكنه أن يشرح ويفسر التراكيب العربية والتراكيب العالمية.

ومنه نجد أن التراكيب الأساسية الموضوعة وفق القواعد التوليدية يمكن أن تطبق على بعض المواد العربية، ويمكن ألا تطبق على بعض المواد اللغوية الأخرى.

كذلك يمكن القول بأن **مازن الوعر** مزج بين المنهج العربي القديم والمنهج الغربي لدراسته تراكيب اللغة العربية بصورة لسانية جديدة.

إن أهم ما توصل إليه **مازن الوعر** من خلال دراسته للتراكيب الأساسية في اللغة العربية وجد أنها تظهر على أربعة أنواع من التراكيب الأساسية وهي:

- التركيب الفعلي أي (م – م.إ – ف).
- التركيب الاسمي ذو الخبر الفعلي أي (م.إ – م – م.إ – ف).

- التركيب الاسمي ذو الخبر الاسمي أي (م.إ – م.إ – م).

- التركيب الكوني أي (م.إ – م).

هذه التراكيب الأربعة عرضة لتحولات عدة بعضها لا يحتاج إبدا إلى ضابط، وبعضها الآخر يحتاج إلى ضابط من أجل توليد تراكيب نحوية صحيحة.

كذلك فقد كان تركيز **مازن الوعر** منصبا على التراكيب الأساسية للجملة العربية، سواء تعلق الأمر بالتركيب الفعلي أو بالتركيب الاسمي ذو الخبر الفعلي أو الاسمي دون أن يتناول تراكيب أخرى كالتراكيب المتضمنة للنفي والمؤكدة...

إضافة إلى هذا نجد أن **مازن الوعر** متأثر بالنحاة القدامى، وقد جاءت تقسيماته بنفس تقسيمات الجملة، إلا أن هناك تغير في المصطلح قديما أطلق على الجملة الاسمية والجملة الفعلية، أما **مازن الوعر** فقد استخدم كلمة "تركيب".

خاتمة

بعد هذه الدراسة التي تناولناها، خرجنا بجملة من النتائج هي:

* اهتم **مازن الوعر** بالنظرية التوليدية التحويلية ومحاولة تبسيطها وشرح مبادئها وتطبيقها على قواعد اللغة العربية، ومعالجة عديد القضايا المتعلقة بها.

* وجد **مازن الوعر** أن اللغة العربية تظهر في أربعة أنواع من التراكيب الأساسية جاءت على النحو الآتي:

- التركيب الفعلي؛ أي (م–م.إ–ف).

- التركيب الاسمي ذو الخبر الفعلي؛ أي (م.إ–م–م.إ–ف).

- التركيب الاسمي ذو الخبر الاسمي؛ أي (م.إ–م.إ–م).

- التركيب الكوني؛ أي (م.إ–م).

هذه التراكيب الأربعة عرضة لتحولات عدة، بعضها لا يحتاج أبدا لضابط وبعضها الآخر يحتاج لضابط، ذلك من أجل توليد تراكيب نحوية صحيحة.

* تركيز الباحث على التراكيب الأساسية للجملة العربية السالفة الذكر دون تناوله أنواع أخرى للتراكيب.

* محاولة **مازن الوعر** قراءة التراث النحوي العربي، قراءة مسلحة بأدوات المعرفة اللسانية التقنية الحديثة باعتبارها آليات جد مهمة من أجل فهم علمي للفرضيات النحوية التي وضعها النحاة العرب القدامى.

* بالإضافة إلى ذلك فقد حاول **مازن الوعر** أن يقيم نظرية لسانية حديثة يمتزج فيها منهج القدماء والمنهج التصنيفي الذي وضعه **ولتر كوك** والمنهج التوليدي التحويلي الذي وضعه **تشومسكي**، إضافة إلى النظرية اللغوية العربية التي وضعها العرب القدامى.

* الرجوع إلى كتب التراث في كل مرة بهدف الاستشهاد بما تحمله من معرفة لغوية وإذا كان هناك اختلاف كبير في المصطلحات والمفاهيم العلمية التي جاء بها علماؤنا الأوائل.

* محاولة **مازن الوعر** الربط بين الماضي والحاضر؛ أي التراث اللغوي العربي بالمناهج الغربية.

وفي الأخير يمكن القول أن عمل **مازن الوعر** اتسم بالجدية وقوة الطرح كونه أراد إثبات ذلك التقاطع الجال بين لغات العالم، أو ما يسمى بالتراث اللغوي العالمي.

كذلك يمكن اعتبار عمله جهدا قيما يمكن إدخاله في خانة الجهود اللغوية الهامة التي أضافت شيئا جديدا للدرس اللغوي العربي قديمه وحديثه، ولم يكن **مازن الوعر** مغلقا على نفسه، بل انفتح على الآخر بكل موضوعية دون ميل أو تأثر سلبي ينقص للعربية قيمتها.

الملحق

التعريف بمازن الوعر:

باحث لساني ولد في حمص بسوريا عام 1952، تلقى تعليمه في حمص وفي جامعة دمشق حاملا الإجازة في اللغة العربية عام 1975، كذلك نال دبلوم الدراسات العليا الأدبي من جامعة دمشق سنة 1976. تحصل على دبلوم الدراسات المعمقة من معهد ماساشوستس للتكنولوجيا بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1980، ثم نال الماجستير في اللسانيات الحديثة بدرجة ممتاز من جامعة جورج تاون بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1980، وبعدها تحصل على دكتوراه دولة في اللسانيات الحديثة بدرجة مشرف من نفس الجامعة عام 1983.

أعماله:

- عمل أستاذ اللسانيات الحديثة بقسم اللغة العربية بجامعة دمشق والبعث وحلب.
- عمل في هيئة الطاقة الذرية في سوريا عام 1984 وفي مركز الدراسات العسكرية التابع لوزارة الدفاع.
- عضو هيئة تحرير مجلة التواصل اللساني التي تصدرها جامعة فاس بالمغرب.
- عضو في جمعية النقد الأدبي.
- مشرف على مركز الدراسات والبحوث اللغوية الحديثة.

أهم مؤلفاته:

- نحو نظرية لسانية عربية حديثة المنهج (بالعربية).
- نحو نظرية لسانية عربية حديثة المصطلح (بالإنجليزية).
- قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث –مدخل.
- دراسات لسانية تطبيقية.

- اللسانيات وتحليل الخطاب المنطوق والمكتوب.

- التفكير اللغوي عند الجغرافيين والرحالة العرب في ضوء اللسانيات الجغرافية المعاصرة.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.

أولا- المصادر

1- ابن هشام (أبي محمد بن عبد الله جمال الدين بن يوسف)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد يحي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، د ط، صيدا-بيروت، 1991، ج2.

2- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط1، 1987.

ثانيا- المراجع العربية

1- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلومصرية، ط4، 2010.

2- إبراهيم بركات، النحو العربي، دار النشر للجامعات، مصر، د ط، د ت.

3- ابن الأنباري عبد الرحمن بن محمد، أسرار العربية، دراسة وتحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1429ه/1997م.

4- ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تح: عبد الوهاب النجار، القاهرة، د ط، 1374ه.

5- ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار الفكر، بيروت، د ط، د ت.

6- ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، عالم الكتب، بيروت، ط1975، م1.

7- أبو البركات الأنباري، أسرار العربية تح: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط1، 1415ه/1990م.

8- أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، الأصول في النحو، تح عبد الحسين القيلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د ط، د ت.

9- أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي. تحقيق: حسن شاذلي فرهود، الريـــاض، ط1، 1969.

10- أبو علي الفارسي، المسائل العسكريات، تح: علي جابر المنصـــوري، دار الثقافـــة، عمان، الأردن، د ط، 2002.

11- تمام حسان، الخلاصة اللغوية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2000.

12- الجرجاني (الشريف علي بن محمد السيد)، التعريفات، تح ودراسة: محمد صـــديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، د ط، د ت.

13- جعفـــر دك البـــاب، النظرية النحوية العربية الحديثة، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، د ط، 1996.

14- حسين منصور الشيخ، الجملة العربية (دراسة في مفهومها وتقســيماتها النحويـــة)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2009.

15- خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح في النحو، تحقيق محمـــد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2004.

16- رضي الدين الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، ط2، 1996.

17- الرماني، الحدود في علم النحو، تح: مصـــطفى جـــواد ويوســـف مســـكوفي، دار الجمهورية، بغداد، د ط، 1969.

18- سيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، تح: عبـــد الســـلام هـــارون، مكتبـــة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408ه/1988م.

19- السيوطي جلال الدين، همع الهوامع في جمع الجوامع، تح: عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418ه/1998م، تح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، د ط، د ت.

20- عبادة محمد إبراهيم، الجملة العربية دراسة لغوية ونحوية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، د ط، 1988.

21- عبادة محمد إبراهيم، الجملة الفعلية -دراسة نحوية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، د ط، 1984م.

22- عبد الحميد مصطفى السيد، دراسات في اللسانيات العربية، دار ومكتبة الحامد، عمان، الأردن ط1، 1434ه/2004م.

23- عبد السلام المسدي، من الكلمة إلى الجملة في منهج النحاة، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس، د ط، د ت.

24- عبد السلام محمد هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، دار الجيل، بيروت، د ط، د ت.

25- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تعليق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني. القاهرة، ط1413ه/1992م.

26- علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2007.

27- فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، الأردن، ط2، 2009.

28- مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، دار المتنبي للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، ط1، 2001.

29- مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديثة، دار طلاس، دمشق، سوريا، ط1، 1998.

30- المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، ج1، ط1، 1994.

31- محمد محمود الغالي، أئمة النحاة في التاريخ، دار الشروق، جدة، السعودية، ط1، 1976.

32- مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، الجيزة، مصر، د ط، 1997.

33- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986.

ثالثا- المراجع الأجنبية

34- جورج مونان، مفاتيح الألسنية، تقديم: صالح قرمادي، منشورات الحديد، تونس، د ط، 1981.

رابعا- المعاجم والقواميس

35- ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم)، لسان العرب، تح وضبط: عبد الله الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، د ط، مادة (جمل)، مج1.

36- الجوهري (إسماعيل بن حماد)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط3، 1984.

37- الفراهيدي (الخليل بن أحمد)، العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، د ط، ج6.

38- الفيروز أبادي (مجد الدين بن يعقوب)، القاموس المحيط، تح: التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، ط6، 1419هـ/1998م.

39- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مادة (جمل)، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 2004.

40- ياقوت الحموي، معجم الأدباء، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، د ط، 1414هـ/1993م.

خامسا- الأطروحات والرسائل الجامعية

41- الحسن بلبشير، تركيب الجملة في مقامات الحريري، رسالة لنيل شهادة الماجستير من معهد الآداب واللغة العربية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 1994م.

42- نحلويه موسى عيسى، البناء النحوي للجملة العربية (دراسة تطبيقية على سورة آل عمران)، بحث لنيل درجة الماجستير، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، د ط، 2012.

سادسا- المجلات والدوريات والمحاضرات

43- أحمد قريش، محاضرات مقياس التطبيق النحوي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

44- عبد الحميد مصطفى السيد، بنية الجملة العربية في ضوء المنهجين الوصفي والتحويلي، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الهاشمية، الأردن، ع19/75، 2001.

45- عبد الرحمن السيد، التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري، مجلة البلقاء، جامعة عمان الأهلية، مج03، العدد الأول، 1992.

46- عبد الله علي الثوري، مجلة خصائص تراكيب اللغة العربية، جامعة الأندلس، اليمن، 2003، ع09 م01.

فهرس الموضوعات

العنوان	الصفحة
مقدمة	أ
مدخل: بين الجملة والكلام والتركيب	
المبحث الأول: تعريف الجملة	08
1-1- تعريف الجملة لغة	08
أ- في المعاجم القديمة	08
ب- في المعاجم الحديثة	07
1-2- تعريف الجملة اصطلاحا.....	09
أ- تعريف الجملة عند نحاة العرب القدامى والمحدثين	09
ب- تعريف الجملة عند نحاة الغرب القدامى والمحدثين	12
المبحث الثاني: مفهوم الكلام	14
2-1- تعريف الكلام لغة	14
2-2- تعريف الكلام اصطلاحا	14
المبحث الثالث: مفهوم التركيب	18
3-1- مفهوم التركيب لغة	18
3-2- مفهوم التركيب اصطلاحا	19
المبحث الرابع: الفرق بين الجملة والكلام والتركيب	23
4-1- الفرق بين الجملة والكلام	23
4-2- الفرق بين الجملة والكلام والتركيب	24
الفصل الأول: التركيب في الدرسين اللغوي العربي القديم والحديث	
المبحث الأول: التركيب في الدرس اللغوي العربي القديم	27
1- أنواع الجملة	27

2- أقسام الجمل حسب فكرة الإسناد	36
3- أقسام الجمل حسب علاقات الإسناد	37
3-1- الجملة الاسمية	39
3-2- الجملة الفعلية	41
المبحث الثاني: التركيب في الدرس اللغوي العربي الحديث	44
1- أقسام الجملة عند مهدي المخزومي	44
1-1- الجملة الفعلية	44
1-2- الجملة الاسمية	45
2- أقسام الجملة عند تمام حسان	46
أولا- الجملة من حيث المبنى	46
أ- الجملة الاسمية	46
ب- الجملة الفعلية	46
ج- الجملة الوصفية	46
د- الجملة الشرطية	47
ثانيا- الجملة من حيث المعنى	47
أ- الجملة الإنشائية	47
ب- الجملة الإنشائية الإفصاحية	47
3- أقسام الجملة عند فاضل صالح السامرائي	48
أ- الجملة الاسمية	48
ب- الجملة الفعلية	48
ج- الجملة الكبرى والصغرى	50
د- الجمل الخبرية والإنشائية	50

الفصل الثاني: التركيب من منظور مازن الوعر	
المبحث الأول: التركيب عند مازن الوعر	55
المبحث الثاني: التراكيب الأساسية للغة العربية عند مازن الوعر	59
1- أنواع التركيب عند مازن الوعر	59
1-1- التركيب الاسمي	59
1-2- التركيب الفعلي	60
1-3- التركيب الظرفي	62
1-4- التركيب الشرطي	63
2- طبيعة أركان التراكيب الكلامية كصغرى وكبرى	63
2-1- الجملة الكبرى	64
2-2- الجملة الصغرى	65
3- الوجوه النحوية والدلالية للتراكيب العربية	66
3-1- الوجوه النحوية	66
3-2- الوجوه الدلالية	68
4- التراكيب الأساسية للغة العربية عند مازن الوعر	71
خاتمة	87
ملحق	90
المصادر والمراجع	93
فهرس	99
ملخص	

ملخص

تبحث هذه الدراسة في التراكيب الأساسية للغة العربية من منظور حديث، انطلاقا مما قدمه اللساني العربي **مازن الوعر** في كتابه «نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية».

فقد لاحظنا أن **مازن الوعر** من خلال بحثه العميق في التراث اللغوي العربي القديم والدراسات اللسانية الحديثة، استطاع إيجاد نقاط التشابه بينهما، فطبق مبادئ النظرية التوليدية التحويلية على التراكيب الأساسية (الجملة الاسمية، الجملة الفعلية) للغة العربية، وشرح تلك التراكيب بطرق وأدوات علمية مراعيا خصوصية اللغة العربية.

Résumé

Avec une perspective moderne, cette étude cherche dans les structures de base de la langue arabe, d'après **Mazen Elouaer** docteur en linguistique moderne, dans son livre «vers une théorie linguistique arabique modern pour analyser ses structures de base dans la langue arabe»

À travers sa profonde recherche dans l'ancien patrimoine linguistique arabe et les études linguistique moderne, on observe que **Mazen Elouaer** put trouver des points de semblance entre eux, il appliqua les principes de la théorie générative transformationnelle sur les structures de base (phrase nominale et verbale) dans le but de les expliquer avec des méthodes et des outils plus scientifiques, en prenant en considération la spécifié de langue arabe.